وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية

ماستر2 اقتصاد نقدي وبنكي

أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية (واقع بنك الجزائر 2010/2020)

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطلبة :

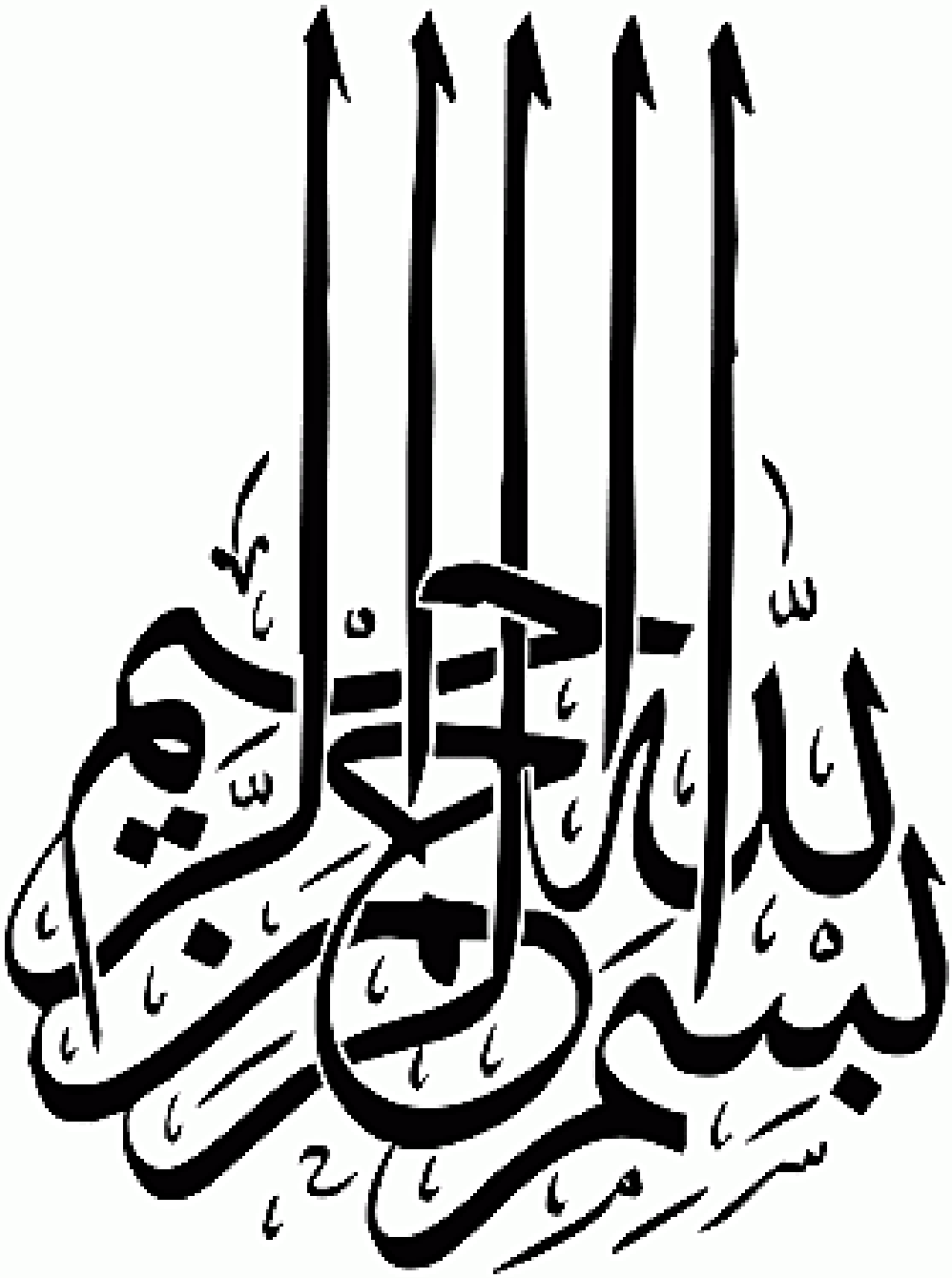
- هجرسي بوعلام
- مقاتلي نصر الدين

إشراف الأستاذ:

- **عامر كمال**

السنة الجامعية

2021/2022 م


بسم الله الرحمن الرحيم

كـلـمـة شـكـر

إلى من هو الأحق بالحمد والثناء إلى الله سبحانه وتعالى نتضرع شاكرين وممتنين

فسبحانك اللهم راعيا للورى فأنت الأحق بأن تحمد وتشكر

وامتثالا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

إلى الأستاذ المشرف عامر كمال جزيل الشكر على حسن التوجيه والنصح والثقة التي منحتنا إياها

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم الاقتصاد النقدي و البنكي

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد

نهديه ثمرة جهدنا.

إهـــداء

بعد الشكر والثناء للواحد الاحد أهدي ملخص هذا العمل المتواضع إلى من أوصاني القرآن بها، إلى أغلى ما أملك في الدنيا

إلى من عجز لساني عن شكرها، إلى الشمعة التي ذابت من اجل أن تضيء لي دربي، إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى سندي في الحياة أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى كل أقاربي صغيرا وكبيرا و إلى أصدقائي الأوفياء

إلى كل من مد يد العون من بعيد أو قريب، إلى كل من دعمني ولم يبخل علي بالكلمة الطيبة والدعاء والتشجيع

أهدي ثمرة جهدي

بـــو علام

إهـــداء

الحمد لله الذي وفقنا على إنجاز هذا العمل ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد:

إلى من وقفو بجانبي طيلة حياتي

إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي ورعاهما لكما كل الاحترام

إلى القلوب الطاهرة والنفوس البريئة

إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير أصدقائي إخوتي وأخواتي.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل ومد لي يد العون من قريب أو من بعيد

نـصر

الـديـن

فهرس الموضوعات

فهرس

المحتويات	الترقيم
شكر والعرفان	-
الاهداء	-
فهرس المحتويات	-
قائمة الجداول و الأشكال	-
مقدمة عامة	أ-خ
الفصل الاول : الأدبيات النظرية لاستقلالية البنك المركزي و السياسة النقدية	
تمهيد	8
المبحث الاول البنك المركزي ومفهوم الاستقلالية	9
المطلب الأول : نشأة وتعريف البنك المكري	9
المطلب الثاني : وظائف البنك المركزي	12
المطلب الثالث : استقلالية البنك المكزي وأهميتها	13
المبحث الثاني : السياسة النقدية وفعاليتها في الفكر الاقتصادي	**16**
المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية و انواعها	16
المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية	18
المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي	21
المطلب الرابع : أدوات السياسة النقدية	24
المبحث الثالث: السياسة النقدية ومشكل التضخم	**29**
المطلب الاول : السياسة النقدية و أثارها على التضخم	29
المطلب الثاني : استقلالية البنك المركزي واستهداف التضخم	30

المطلب الثالث: العلاقة بين حرية الحكومة في وضع السياسة القدية ومعدل التضخم	32
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني : واقع استقلالية بنك الجزائر وفعالية سياسته النقدية	
تمهيد	37
المبحث الاول : مضمون قانون النقد والقرض	38
المطلب الاول : استقلالية بنك الجزائر في اطار قانون النقد والقرض	38
المطلب الثاني : مبادئ قانون النقد والقرض	39
المبحث الثاني : الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر	41
المطلب الاول : هدف النمو الاقتصادي	41
المطلب الثاني : هدف التشغيل واستقرار الأسعار	43
المطلب الثالث : هدف توازن ميزان المدفوعات	46
المبحث الثالث : تقييم نتائج استقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية	48
المطلب الاول : ايجابيات استقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية	48
المطلب الثاني : نقائص استقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية	49
خلاصة الفصل	50
الخاتمة	52
قائمة المراجع	57
الملخص	61

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول:

عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (01): معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2020/2010	41
جدول رقم (02): تطورات معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2020/2010	43
جدول رقم (03): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2020/2010	45
جدول رقم :(4) تطورات ميزان المدفوعات للفترة 2020/2010	46

قائمة الأشكال:

عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم (01): معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2020/2010	42
الشكل رقم (02): تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2020/2010	44
الشكل رقم (03): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2020/2010	45
الشكل رقم (04): تطور ميزان المدفوعات للفترة 2020/2010	47

مقدمة عامة

تمهيد

لقدعرف المجال الاقتصادي عدة تطورات في الاونة الاخيرة الذي تعيشه الكثير من الدول ، نتيجة للثورة العلمية إلى توسع العلاقات بين دول العالم، وأصبحت الدول أكثر انفتاحا على بعضها البعض.

لم يقتصر هذا التطور والتوسع على سوق السلع والخدمات فقط وإنما تعداه أيضا إلى الأسواق النقدية والمالية، ويعتبر القطاع المصرفي أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاديات الحديثة ليس فقط لدوره العام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، بل لكونه يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي، لهذا أصبح تطوره ومتانة أوضاعه أمرا ضروريا للحكم على سلامة اقتصادياتنا وقابليتها أو قدرتها على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية، وإذا كان القطاع المصرفي واحدا من أهم القطاعات الاقتصادية، فإن البنك المركزي يمثل المحور الرئيس لهذا القطاع وزيادة قدرته على المنافسة والتطور.

لقد تأخر ظهور البنك المركزي واختصر نشاطه في البداية على إصدار النقد، فغالبا ما نشأت كبنوك تجارية وتحولت إلى بنوك عامة ملك للدولة، فالبنك المركزي منفعة عامة لا تهدف للربح، وهو بنك الحكومة لأنه يمسك حساباتها ويسير ديونها، يقرضها ويمثلها في المنظمات والهيئات المالية في الخارج، كما يقدم لها المشورة كلما احتاجت إلى ذلك، إضافة إلى أنه بنك البنوك ولا تكاد تخلو دولة مستقلة في العالم من وجود هذا البنك لديها يتمتع فيها بامتيازات عديدة ويساعدها في تخفيف الأزمات أو حل المشاكل الاقتصادية التي قد تعترضها عن طريق سياسته النقدية.

مما لا شك فيه أن أحد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية هو المحافظة على المستوى العام للأسعار أو بمعنى آخر مكافحة التضخم، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قوانين البنوك المركزية في معظم دول العالم، والتي تنص على أن المحافظة على استقرار العملة الوطنية داخليا وخارجيا يعتبر من أهم وظائف

البنك المركزي، وتتم المحافظة على هذا الاستقرار والذي ينعكس على مستويات الأسعار من خلال السياسة النقدية.

أن البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية والمصرفية لن يتمكن من الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي إلا إذا كان يتمتع بقدر من الاستقلالية عن الحكومة في وضع خططه وأهدافه، وقد شهدت السنوات الأخيرة نجاح بعض البنوك المركزية في الحصول على المزيد من الاستقلالية، ومن هذه الدول نيوزيلندا شيلي وفرنسا.

الإشكالية:

يعتبر البنك المركزي الهيأة العليا على قمة الجهاز المصرفي لما له من تأثير في تحقيق وسلامة واستقرار النظام النقدي للدولة وتطبيق سياسة نقدية تدعم النشاط الاقتصادي، من خلال إعطاءه حرية اتخاذ القرارات بعيدا عن مركزية وضغط الحكومة هذا ما دفعنا بالاهتمام بالإشكالية التالية:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي؟

وانطلاقا من هذا الأشكالية الرئيسية تتبادر إلى الذهن مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود باستقلالية البنوك المركزي؟
- وما هي علاقة استقلالية البنوك المركزية بالسياسة النقدية؟
- وما هي الأهداف النهائية للسياسة النقدية؟

الفرضيات:

1. لا تعني استقلالية البنك المركزي الانفصال التام عن الحكومة.
2. تعتبر السياسة النقدية من بين السياسات المتخذة لعلاج ظاهرة التضخم.
3. أن ارتفاع معدل مصداقية واستقلالية بنك الجزائر مؤشر أساسي لأداء فعالية السياسة النقدية.

أسباب اختيار الموضوع:

ولعل أهم الأسباب التي دفعتنا الى اختيار هذا الموضوع هي:

البنك المركزي يمثل صدارة الجهاز المصرفي، وزيادة قدرته على المنافسة والتطور يساعد على القيام بدوره إلى إدارة السياسة النقدية والمصرفية والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وبالتالي إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار ، هذا ما يتطلب منا الوقوف عند موضوع استقلالية البنك المركزي كأحد أهم الشروط لزيادة فعالية تنفيذ السياسة النقدية.

- موضوع استقلالية البنك المركزي حديث نوعا ما خاصة بالنسبة للدول النامية، الأمر الذي يستلزم الحذر في منح بنوكها المركزية استقلالية نظرا لتباين الظروف فيها عن تلك الخاصة بالدول المتقدمة.
- كون هذا الموضوع يندرج ضمن تخصص الدراسة.

طبيعة وأهمية الموضوع:

يعد البنك المركزي الذي يمثل السلطة النقدية في الدولة من أهم مؤسسات الدولة في المجال الاقتصادي بوجه عام وفي المجال النقدي والمصرفي بوجه خاص، والذي تناط به مهام متعددة من أهمها إدارة السياسة النقدية بغرض تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي، ومن ثم الإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة، تحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال السياسة النقدية يعتمد على جدارة البنك المركزي في تنفيذها، وأداء البنك المركزي يتأثر بالعديد من المتغيرات المحيطة تبعا للبيئة التي يعمل في ظلها، فالاتجاه الحالي ينادي بضرورة دعم استقلالية البنك المركزي لتفعيل تأثيرات السياسة النقدية في مواجهة انعكاسات المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، فأهمية هذه الدراسة تتلخص في بيان أهمية وجود استقلالية البنك المركزي بقدر معين لتحقيق النتائج المستهدفة عن طريق مختلف أدوات السياسة النقدية.

تنبع أهمية هذا البحث كذلك من أن السياسات النقدية كانت وما تزال الأدوات الحقيقية والهامة بيد الحكومات في البلدان النامية والمارة بمرحلة انتقالية لتصحيح أوضاعها الاقتصادية، ولذلك فان التوقف عند نقاط الضعف التي تعاني منها تلك السياسات في البلدان المذكورة ومعرفة أسباب ضعفها تمكننا من معالجتها ومعرفة الأدوات الفعالة التي تساعد صانعي القرار الاقتصادي.

منهج الدراسة:

يعتمد منهج البحث على المنهج التاريخي بالتعرض إلى مدى تطور استقلالية البنك المركزي في الجزائر .إضافة إلى تبني المنهج الوصفي التحليلي في تتبع واستقصاء تأثير استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية وتحديد بعض المفاهيم.

عوائق البحث:

هناك بعض من العوائق اعترضتنا عند إعداد هذا البحث أهمها.

- هناك مراجع كثيرة تتناول السياسة النقدية والبنك المركزي، أما عن المراجع التي تربط بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية فهي قليلة خاصة الوطنية منها.
- تشعب الموضوع والذي يحتاج الكثير من الدقة للتمكن من الإلمام به، هذا بالإضافة إلى علاقته مع عدة مواضيع أخرى.
- طبيعة الموضوع تتجاوز النصوص القانونية ومختلف التشريعات إلى الممارسة الميدانية.

دراسات سابقة:

من بين الدراسات السابقة حول هذا الموضوع نذكر:

1. يمينة شبيرة،" فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2015 – 2016، وتمحورت إشكالية الدراسة حول هل تعتبر السياسة النقدية المتبعة في الجزائر خلال الفترة2000 – 2014 فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي؟ وهدفت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة المتمثلة في معرفة مدى فعالية السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي في الجانب النقدي.
2. أ. عياش قويدر وأ. إبراهيمي عبد الله، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق، جامعة الأغواط، الجزائر،

وتمحورت إشكالية الدراسة حول: ما مدى استقلالية البنك المركزي في استعمال الأدوات الملائمة لأداء نقدي فعال ؟ والهدف من هذه الدراسة هو الإجابة على هذه الإشكالية.

3. د .فتان الطيب، أ بوشنتوف نوال، اثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، الطبعة 4، العدد2، وقد تمحورت إشكالية البحث حول: ما مدى مساهمة استقلالية البنك المركزي الجزائري في تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

هيكل الدراسة:

تضمنت هذه الدراسة فصلين، إذ تناول الفصل الأول ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول: البنك المركزي ومفهوم الاستقلالية، نشأة وتعريف البنك المركزي، وظائف البنك المركزي، استقلالية البنك المركزي وأهميتها، فيما تطرق المبحث الثاني إلى: السياسة النقدية وفعاليتها علي الفكر الاقتصادي من خلال استعراض تعريف السياسة النقدية أنواعها، أهداف السياسة النقدية، السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي، أدوات السياسة النقدية.

أما المبحث الثالث تناول: السياسة النقدية ومشكلة التضخم حيث تطرقنا إلى السياسة النقدية وأثرها على التضخم، استقلالية البنك المركزي واستهداف التضخم، العلاقة بين حرية الحكومة في وضع السياسة النقدية ومعدل التضخم.

بالنسبة للفصل الثاني فقد تضمن ثلاث مباحث، المبحث الاول مضمون قانون النقد و القرض و المبحث الثاني الاهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020) اما بالنسبة للمبحث الثالث فقد تناول ايجابيات و نقائص استقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية .

الفصل الأول

الأدبيات النظرية لاستقلالية البنك المركزي و السياسة النقدية

تمهيد:

أدت التطورات الاقتصادية والمالية خصوصا في عقد السبعينات وجزء من عقد الثمانينات إلى الاهتمام بموضوع استقلالية البنك المركزي، وكان من أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى المناداة باستقلالية البنك المركزي هي عدم فعالية وكفاءة السياسة النقدية خصوصا في مجال التضخم في بعض الدول بسبب تدخل الحكومات بدرجة كبيرة في رسم السياسة النقدية، لذلك كان لابد من تدني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والتي لا يمكن أن نفصل عنها الإصلاح النقدي والمالي بدءا بالقطاع البنكي وعلى رأسه البنك المركزي، الذي يمثل المحور الرئيس لهذا القطاع وذلك لما يقوم به من دور فعال في رسم وإدارة السياسة النقدية.

وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: البنك المركزي ومفهوم الاستقلالية.**
- **المبحث الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في الفكر الاقتصادي.**
- **المبحث الثالث: السياسة النقدية ومشكلة التضخم.**

❖ **المبحث الأول: البنك المركزي ومفهوم الاستقلالية.**

تعد البنوك المركزية أحدث الصور لتطور الجهاز المصرفي، باعتباره أعلى هيئة في الجهاز المصرفي، فعلاقتها بهيكل هذا النظام وثيقة جدا من ناحية الإصدار النقدي وهو وظيفتها الأساسية، حيث أن العلاقة بين البنوك المركزية والدولة تتوقف على مدى التطور الاقتصادي ودرجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك المركزي.

أولا – نشأة البنوك المركزية (لمحة تاريخية).

لقد جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة بعض الشيء عن نشأة البنوك التجارية التي ظهرت في الدول الأوربية قبل القرن السابع عشر، ففي بادئ الأمر، كانت البنوك التجارية تقوم بإصدار النقود وتقبل الودائع وتقدم العروض، وفي ضوء بساطة وتواضع النشاط الاقتصادي والمالي في تلك الفترة، لم تكن هناك حاجة لوجود هيئة إشرافية تتولى رسم سياسة عامة أو تضع القواعد التنظيمية لعمل البنوك.

ولكن إفراط بعض هذه البنوك وتوسعها في إصدار النقود أدى إلى حدوث أزمات مالية أثرت سلبا على الاقتصاد، الأمر الذي استدعى وجود مؤسسة تعنى بتنظيم النشاط المصرفي وتنظيم عملية إصدار النقود للتحكم بعرض النقد، وقد أوكلت هذه المهمة في بادئ الأمر إلى أحد البنوك القائمة.

ومع تزايد النشاط الاقتصادي وتزايد احتياجات الحكومات للتمويل، وتزايد حركة السلع والأموال عبر الحدود الدولية وتعقد المعاملات المصرفية، ظهرت الحاجة إلى وجود هيئة من خارج البنوك تتولى عملية الإشراف على عمل تلك البنوك وتنظيم العمل المصرفي، بالإضافة إلى تنظيم عملية إصدار النقد، فكانت نشأة البنوك المركزية، ومن هنا فإن إنشاء البنوك المركزية إنما جاء لتحقيق هدف أساس وهو التحكم في عرض النقود وتنظيم إصدارها.

و بعد الحرب العالمية الثانية و نظرا لضحامة حجم رؤوس الأموال اللازمة لإعادة بناء الاقتصاديات المدمرة ، تطورت أهداف ومهام البنوك المركزية من دور بسيط يتمثل، كما أسلفنا في

عملية إصدار النقود وتنظيم أعمال البنوك التجارية، إلى دور تنموي دعمته الأدبيات الاقتصادية آنذاك وخاصة تلك الصادرة عن المؤسسات الدولية كالبنك والصندوق الدوليين.

فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر السبعينات، راجت فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهيمنت على معظم الدول فكرة التخطيط الاقتصادي لتحقيق التنمية وقد فرض هذا الواقع وخصوصا في الدول النامية، على البنوك المركزية أن تتجاوز في سياستها النقدية هدف الاستقرار النقدي إلى هدف المساهمة في دعم النمو الاقتصادي ولتحقيق ذلك كان من الطبيعي أن تتوسع البنوك المركزية في تمويل عجز الموازنات العامة للحكومات، وأن تلجا إلى التأثير على السياسات الائتمانية للبنوك من خلال الإجراءات الانتقائية لتوجيه الائتمان نحو القطاعات التي ترغب الدولة بتنميتها وخاصة قطاعات الإنتاج السلعي كالصناعة والزراعة.

وبعد السير في هذا الاتجاه لأكثر من ثلاثة عقود، أثبتت التجربة العملية خطأ هذا النهج حيث أدى التوسع النقدي المبالغ فيه إلى ارتفاع معدلات التضخم، والذي أدى بدوره إلى تزايد ظروف عدم اليقين و من ثم الاضرار بالنمو الاقتصادي و من ناحية ثانية ادت الإجراءات الانتقائية للسياسة النقدية إلى إساءة استخدام الموارد وإضعاف الإنتاجية الأمر الذي انعكس سلبيا على معدلات النمو الاقتصادي.

إن هذا النهج فشل في تحقيق زيادة معدل النمو الاقتصادي، بينما ساهم في زيادة معدلات التضخم وقاد في نهاية المطاف إلى أزمات مالية. وقد أملى ذلك تغيرا ملحوظا في دور البنوك المركزية منذ اوائل الثمانينات حيث أصبح دور البنك المركزي يتمركز من جديد حول إرساء سياسة نقدية سليمة ذات فاعلية عالية في تحقيق الاستقرار النقدي بالدرجة الأولى.

وضمن هذا الإطار، انصرفت البنوك المركزية في بعض الدول المتقدمة، التي فصلت وظيفة الإشراف والتنظيم عن بنوكها المركزية، إلى التركيز على استهداف معدل التضخم كهدف رئيسي لسياستها النقدية، وذلك في ضوء تحرير أسواق رأس المال في العالم، أما البنوك المركزية التي تتولى مهام التنظيم والرقابة على البنوك، فتعتبر مسؤولة عن توفير البيئة المصرفية المناسبة وعن ضمان سلامة الأوضاع المصرفية إلى جانب رسم وتنفيذ السياسة النقدية[1].

[1]- السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر ناشرون وموزعون عمان 2014، ص 76-78

ثانيا – تعريف البنك المركزي.

البنك المركزي هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول، وهو المؤسسة التي تترأس النظام النقدي ولذلك يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد، ويعتبر البنك المركزي بنك البنوك وبنك الحكومة، حيث يعودون إليه عندما يحتاجون إلى السيولة فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة، كما يقوم بتقديم التسبيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات السائدة، لذلك يقال أن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للاقتراض[1].

وحسب القانون رقم 10/90 الجزائري المؤرخ في 1990/04/14م المتعلق بالقرض والنقد، البنك المركزي مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويدعى في علاقاته مع الغير " بنك الجزائر " وهو بذلك يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة لتوزيع القرض، ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج واستقرار سوق الصرف[2].

تعريف De cock" الذي يعد أكثر التعريفات شمولا، حيث عرف البنك المركزي بأنه هو الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي، قصد تحقيق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني، من خلال قيامه بمجموعة وظائف: تتعلق بتنظيم الإصدار النقدي للعملة الوطنية، ووظيفة بنك الحكومة ومستشارها المالي، وإدارة الاحتياطات من النقد الأجنبي، كما يمثل المقرض الأخير لبقية البنوك والاحتفاظ بالاحتياطات النقدية للبنوك[3].

وخلاصة القول أن البنك المركزي من أهم المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق أهداف ذات مصلحة عامة، عبر ضمان سلامة الجهاز المصرفي والإشراف على السياسة النقدية والائتمانية.

[1]- عبد الحق لعميري، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2010، ص 11.

[2]- سليمان بوفاسة، **أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2018، ص 103.

[3]- عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2014 م، ص58.

المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي

رغم اختلاف النشاط الذي تقوم به البنوك المركزية وفقا لطبيعة الهيكل الائتماني في كل دولة ووفقا لخصائص البنية الاقتصادية التي يعمل بها هذا البنك، لكن ثمة هناك إجماع على الوظائف الأساسية التي تؤديها البنوك المركزية في معظم الاقتصاديات وذلك على النحو التالي:

1. يعتبر البنك المركزي بنك إصدار، فعملية إصدار النقد الورقي هي إحدى الوظائف الأساسية والهامة للمصارف المركزية، وتأتي أهمية هذه الوظيفة من الدور التي تحتله النقود الورقية في حياة المجتمعات في الوقت الحاضر، توفر هذه الوظيفة في البنك المركزي ميزة الثقة والاستقرار في النقود التي يتم إصدارها، غير أن سلطة الإصدار ليست مطلقة بل يجب أن يتوفر لها غطاء من العملات الأجنبية قبل القيام بعملية الإصدار.
2. يعتبر البنك المركزي بنك البنوك، فهو يعتبر ذو أهمية خاصة بالنسبة للبنوك التجارية كونه المقرض الأخير للنظام المصدر ككل، وفي إطار وظيفته كبنك البنوك يقوم بالاحتفاظ بالاحتياطات النقدية ويشرف على عملية المقاصة (تقاص الشيكات بين البنوك).
3. يعتبر البنك المركزي بنك الحكومة ومستشارها المالي، حيث يرتبط بروابط وثيقة مع الحكومات المحلية، فهو مصرفها ومستشارها المالي، ويقدم لها خبرته النقدية والمالية.
4. يحتفظ البنك المركزي بودائع الحكومة ويتولى القيام بالأعمال المصرفية الخاصة بالقطاع الحكومي والقطاع العام كما يعتبر الجهة التي تودع لديها الإيرادات العامة، ويمثل جهة الإقراض التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها للحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية لتغطية عجز الموازنة العامة.
5. يتولى البنك المركزي مهمة تقديم المشورة إلى الحكومة في الشؤون النقدية والائتمانية، نظرا لعلاقته الوثيقة مع البنوك التجارية من ناحية، وخبرنه الطويلة في الأمور النقدية والائتمانية من ناحية أخرى.
6. يعتبر البنك المركزي مراقب على الائتمان، وهي من الوظائف المهمة التي يمارسها في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية وتبرز أهمية هده الوظيفة من خلال العلاقة بين حجم

الائتمان ومستويات الأسعار، حيث يمكن من خلالها تحقيق الاستقرار في أسواق المال والنقد، وكذلك تحقيق الاستقرار النسبي في الاقتصاد القومي[1] .

المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي وأهميتها

أولا – مفهوم استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة:

سيتناول تعريفنا لمفهوم استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة من زاويتين:

الزاوية الأولى: تركز حول مفهوم الاستقلالية في ضوء وظيفة البنوك المركزية في رسم وإدارة السياسة النقدية.

يراد بمفهوم الاستقلالية هنا" وجود بنك مركزي يضع السياسة النقدية دون الاهتمام لأهداف السلطة المالية"، أو هي قدرة البنك المركزي على تصميم وتنفيذ السياسة النقدية بدون تدخل من السلطة الحكومية وأجهزتها.

ويرى آخرون أن استقلالية البنوك المركزية تشير إلى حالة انعزال البنك المركزي من الضغط السياسي الذي تمارسه الحكومة، وفيها يتمتع البنك المركزي بحرية كبيرة في تحديد وتنفيذ السياسة النقدية"، وهناك من يعرف الاستقلالية بأنها "قدرة البنك على إعداد وتحديد وتحقيق الأهداف التي يتطلب إنجازها بعيدا عن التأثيرات الحكومية.

ويؤكد آخرون أن استقلالية البنوك المركزية تعني "أن البنك المركزي يجب أن يكون مفوضا وحده بالعمل على حماية قيمة النقد وتحقيق استقرار الأسعار"، وأن يكون بالتالي مستقلا عن الدولة في غدارة السياسة النقدية، وذلك حرصا على أبعاد السياسة النقدية عن المصالح الضيقة لأعضاء الحكومة والبرلمان.

ويذهب آخرون إلى أن الاستقلالية لا تعني الانفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي، حيث أن البنك المركزي ما هو إلا مؤسسة حكومية تعمل في الإطار المؤسسي للدولة ولكن يجب أن

[1]- د عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015، ص 244 – 245.

تكون قراراتها المتعلقة بالسياسة النقدية مستقلة وأن تكون السياسة النقدية متسقة مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

الزاوية الثانية: هناك تعاريف وسعت من مفهوم الاستقلالية إذ لم تقتصر على المفهوم الفني بل منحته أبعادا أوسع شملت إضافة لمهمة السياسة النقدية ومكافحة التضخم، استقلالية البنوك الذاتية، فيما يتعلق بعمليات إدارة وتعيين العاملين في هذه البنوك، فعرف بعض الاستقلالية بأنها مدى الاستقلالية التي يتمتع بها المسؤولون الرئيسيون في البنوك المركزية ولاسيما فيما يتعلق بعمليات التعيين وعدم الاستغناء عن خدماتهم قبل المدة المحددة لهم بموجب القانون، وهناك تعريف آخر أوسع يشمل النشاط الفني والإداري للبنوك فالاستقلالية تعني "استقلال البنوك المركزية التام عن الحكومة في كل شيء سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية والائتمانية أو الهيكل التنظيمي .

و نرى بأن بعض التعاريف ركزت على المسألة الفنية لمهام البنوك المركزية والمتمركزة حول رسم السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار في الأسعار دون الإشارة إلى طبيعة العلاقة الإدارية وتبعية البنك المركزي داخل الهيكل الإداري للدولة وهنالك تعاريف وسعت من مفهوم الاستقلالية ليشمل الاستقلالية الفنية والذاتية دون ذكر لطبيعة العلاقة المؤسسية مع الدولة، لذلك نرى أن التعريف الذي يحدد مفهوم الاستقلالية من خلال الجمع بين وظيفة البنوك المركزية في رسم السياسة النقدية وتنفيذها، وكون البنك المركزي مؤسسة حكومية تعمل في الإطار المؤسسي للدولة مع تمتع هذه البنوك باستقلالية في اتخاذ قراراتها المتعلقة بالسياسة النقدية واتساق هذه السياسة الاقتصادية العامة للدولة هو اشمل وأقرب إلى الواقع العملي[1].

ثانيا – أهمية استقلالية البنك المركزي:

كما سلفنا ذكرا فإن البنك المركزي هو المسؤول عن تحقيق الاستقرار النقدي، إلا أن تحقيق هذا الهدف لا يتوقف في الواقع على درجة استقلاليته فقط، بل تتدخل في ذلك عدة عوامل أخرى تتعلق بالنظام الاقتصادي كالمتغيرات الاقتصادية غير النقدية، وكذا المتغيرات السياسية والاجتماعية، وعليه وعلى الرغم مما لاقاه موضوع استقلالية البنك المركزي من اهتمام، وما حققته دول تعد رائدة في

[1]- يوسف حسن يوسف، **البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية,2014 م، ص 174—175.

هذا المجال من تحكم في التضخم والاستقرار الاقتصادي، إلا أنه يجدر بنا أن نشير إلى أن هذا الموضوع لم يرق بعد إلى مرتبة الإجماع إذ أن ثمة آراء معارضة لهذه الاستقلالية، ولها مبرراتها وحجمها، ومع أن بعض الدراسات الميدانية تؤيد الرأي بأن استقلالية البنك المركزي تعزز تحسين الأداء في مجال التحكم في التضخم، إلا أنها ليست أدلة حاسمة.

فضلا عن ذلك توجد حالات عامة، وان كانت شاذة، الأداء فيها في مجال التحكم في التضخم جيد، رغم عدم وجود بنك مركزي يتمتع باستقلال قانوني كبير، واليابان وفرنسا مثالان هامان على ذلك. وفي الواقع تؤدي استقلالية البنك المركزي إلى خسارة أداة قيمة في السياسة الاقتصادية إذ أن تخصص البنك المركزي، وهو سلطة نقدية في مكافحة التضخم

إن استقرار قيمة النقد، وهو هدف السلطات النقدية في كافة الدول لا يتحقق في إطار البنك المركزي وحده، بل يتعين على جميع المتعاملين العمل على تحقيقه، بدءا من الدولة بسياستها الاقتصادية، على النظام المصرفي والأفراد عموما، ولذلك فإن مسوولية البنك المركزي تتعاظم في ظل المجتمعات التي يسودها السلوك غير اقتصادي للأفراد والمتعاملين الاقتصاديين، وربما هذا هو السبب الرئيسي وراء منح الاستقلالية للبنوك المركزية في كثير من دول العالم، لاسيما في الدول النامية التي طالما عادت من مستويات التضخم في العالم على تحكم معتبر في هذه الظاهرة منذ التسعينات، دون أن يمس ذلك بمستوى النشاط الاقتصادي على الرغم من النمو المتزايد لمستوى السيولة العالمية.

يمكن إرجاع ارتفاع وتيرة استقلالية البنوك المركزية ما بعد النصف الثاني م ثمانينات القرن العشرين إلى مبررين أساسيين:

- التضخم المرتفع الذي عرفته عشرية منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات والذي تجاوز 10% في أغلب الأحيان، أدى إلى اضطرابات اقتصادية واجتماعية في البلدان المعنية، في ذات الوقت لوحظ أن معدلات التضخم في البلدان التي منحت استقلالية لبنوكها المركزية، وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، ظلت فيها معدلات التضخم متواضعة.

- العولمة المالية بكل مظاهرها: وزوال الحواجز أمام حركة رؤوس الأموال، تنامي الأسواق على حساب الوساطة، تنامي الإبداعات المالية الموجهة نحو استقطاب المدخرين، التطور في تكنولوجيات الإعلام والاتصال[1].

❖ المبحث الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في الفكر الاقتصادي.

تعتبر السياسة النقدية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية ككل، ويتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة من خلال التخطيط لها من قبل البنك المركزي.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأنواعها.

أولا: تعريف السياسة النقدية.

تنوعت واختلفت تعاريف السياسة النقدية من مدرسة إلى أخرى، على أنها تلتقي كلها في العناصر المكونة للسياسة النقدية، وهي الإجراءات المتخذة من طرف الهيئة المصدرة والأهداف النهائية المرجو تحقيقها وهذه مجموعة من التعاريف المختلفة للسياسة النقدية:

يعرفها George Pariente على أنها: "مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث اثر على الاقتصاد ومن اجل ضمان استقرار أسعار الصرف"[2].

وبعبارة أخرى يمكن القول أن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية مستخدمة الأدوات النقدية (عرض النقد وسعر الفائدة وأدوات الائتمان وسعر الصرف) وذلك بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي، استقرار المستوى العام للأسعار، ومن تم زيادة معدلات النمو الاقتصادي. [3]

---

[1]- د. رحيم حسين، **النقد والسياسة النقدية، دار المناهج للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2006 م، ص 123– 127.

[2]- لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010 م، ص 59.

[3]- علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، دار المنهج اللبناني للطباعة والنشر، لبنان 2010، ص 373 .

وهي حسب فوزي القيس، التدخل (المباشر) المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية[1].

وهناك تعريف شامل للسياسة النقدية الذي قدمه الاقتصادي Einzig وهو " أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي". [2]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن الخروج بتعريف شامل للسياسة النقدية وهو كالآتي: السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة للسيطرة على عرض النقد من أجل تحقيق أهداف معينة تحقق مصلحة اقتصادية للبلاد.

أنواع السياسة النقدية :

تنقسم السياسة النقدية وفقا لحالة النشاط الاقتصادي إلى نوعين هما:

01— السياسة النقدية التوسعية:

ويتم فيها زيادة العرض من النقود الاسمي، والتي تؤدي بطريقة غير مباشرة إلى زيادة مستوى الدخل التوازني يتم عبر زيادة العرض من النقود بتخفيض سعر الفائدة، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار الذي ينجم عنه زيادة الطلب والدخل.

عموما تستخدم هذه السياسة في حالات الركود الاقتصادي لتشجيع الانتعاش والازدهار الاقتصادي.

[1]- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2000، ص 140.

[2]- د. صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 98.

02-السياسة النقدية الانكماشية:

يهدف أساسا هذا النوع من السياسات النقدية إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما وبالتالي فان هدف السياسة النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية، أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات.

وهناك من يرى أن أي سياسة نقدية ناجحة هي التي لا تندفع نحو أحداث التضخم في مرحلة ثم علاجه، بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ على معدل تزايد ثابت لنمو المعروض النقدي لان ذلك هو الذي يحقق استقرار مستوى الأسعار، باعتبار أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج القومي وكذا التوظيف والعمالة. [1]

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.

لعل التأمل في السياسة النقدية يشير على أنها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي من أهمها:

01— تحقيق الاستقرار في الأسعار:

ويعتبر من أهم أهداف السياسات النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى تلافي التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها.

[1]- بلبار محمد، بن السيلة محمد، **اثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014**، مجلة الاقتصاد والمالية، الجزائر، 2016، ص 4.

والواقع أن اللجوء للسياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى، وقد أكد فريدمان في اللجنة الاقتصادية للكونجرس الأمريكي سنة 1959 أنه من الصعوبة ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود، وأنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود.

02— تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي:

وهو نابع من هدف استقرار الأسعار حيث من الضروري أن تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وتلافي حدوث الأزمات النقدية والاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي، حيث أن تحقيق الاستقرار النقدي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

03— المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:

ويتم ذلك في إطار إتباع سياسة تحرير وتعويم سعر الصرف، وفي ظل السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار السعري الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور وعموما يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي رفع أسعار الفائدة إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، ويؤدي خفض مستويات الأسعار الداخلية (المحلية) إلى تشجيع صادرات الدولة والى تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي إلى دخول مزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات، وهكذا نجد أن تقليل كمية النقود (الائتمانية) داخل الاقتصاد القومي ورفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات، إلا أن آثار هذه الإجراءات لا تتم بنفس الدرجة في كل حالة تطبق فيها وإنما يعتمد الآمر على كثير من الظروف والعوامل الأخرى.

04— المشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع:

ويرتبط هدف النمو الاقتصادي، بهدف تحقيق التوظف الكامل، فالنمو الاقتصادي هو وحده قادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، وتكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير على معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني في (المعروض النقدي) حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع.

ويراعى في كل الأحوال إزالة أو علاج التعارض بين أهداف السياسة النقدية، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظف الكامل إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في نفس الوقت.

فزيادة التوظف تؤدي إلى رفع الأسعار، كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التوظف الكامل وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجة الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة الدخل والعمالة، إلا أن زيادة العمالة والدخل سيؤديان إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية داخليا، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظف الكامل إلى رفع مستويات الاسعار و زيادة حجم الواردات و نقص حجم الصادرات وبالتالي التأثير سلبا على ميزان الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم المدفوعات. [1]

05- تحقيق مستوى عالي من الاستخدام (العمالة الكاملة):

يعد التوظف الكامل أو تحقيق مستوى عال من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، والمراد بذلك أن تحرس السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند مستوى أعلى ممكن من التشغيل من الموارد الطبيعية والبشرية، وعلى جميع السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من مظاهر انكماشية. [2]

[1]- عبد المطلب عند الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، 2009م، ص274—276.

[2]- العلواني عديلة، **المسير في الاقتصاد النقدي**، دار الخلدونية، الجزائر 2014، ص 115.

المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.

نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية، أخذ مفهوم السياسة النقدية يتطور مع مرور الزمن وباختلاف المذاهب والمدارس التي تعرفها من المدرسة الكلاسيكية إلى غاية المدرسة النقدية مرورا بالكينزية وذلك على النحو التالي:

1- المدرسة الكلاسيكية:

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد اعتبروا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل مع افتراض حياد النقود، بحيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي.

وتعتبر نظرية كمية النقود النظرية النقدية الكلاسيكية عن وجه نظر الكلاسيك في هذا الشأن، حيث تشير هذه النظرية إلى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة بنفس القدر وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار، فأي تغير يحدث في الأول (النقود المعروضة) ينعكس بنفس القدر على الثاني (المستوى العام للأسعار) دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني، وهذا مع افتراض أيضا أن النقود تؤدي وظيفة واحدة هي وسيط في التبادل مما يفيد حياد النقود.

لهذا اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقة ومعدلات الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات ويتضح من كل هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية للنظرية النقدية، أين اهتم الاقتصاديون فقط بدراسة وتحليل العوامل التي تؤثر على المستوى العام للأسعار، بذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية الكتلة النقدية.

2— المدرسة الكينزية:

لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائدا ومقبولا من جانب الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينات من القرن الماضي، ثم جاءت أزمة الكساد الدولي الكبير 1929 –1932 وما نتج عنها من آثار سلبية أين عجزت نظرية كمية النقود على معالجة الأزمة بشكل فعال.

وهنا ظهرت النظرية الكينزية التي قدمت حلولا مقترحة لحل تلك المشكلة، ولقد وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها ودرس علاقته بمستوى الإنفاق الوطني ونادى بأن حياد الدولة في ظل هذه الظروف لم يعد مقبولا، ومن ثم فلابد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلى للقضاء على مخلفات الأزمة حيث ربطت النظرية الكينزية بين الدخل والإنفاق من خلال تعادل كمية النقود وبين الطلب على النقود بالإضافة إلى أن التوازن بين الاستثمار والادخار (توازن سوق السلع) مع التوازن في السوق النقدي يحقق التوازن الاقتصادي العام. ولهذا اقترح كينز بعض السياسات المالية أي زيادة كمية النقود، أي الزيادة في الكتلة النقدية مما يؤدي إلى تنشيط الطلب والذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى العام الأسعار والتمويل عن طريق التضخم.

ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية عند كينز ليست بالمحايدة بل هي إيجابية إذ لن يقتصر تأثير النفوذ على المستوى العام للأسعار في كافة الأحوال، بل يمتد إلى مستويات الدخل والتشغيل وذلك انطلاقا من فرضية أن حالة التوظف الكامل حالة ضمن حالات عديدة يتوازن عندها الاقتصاد الوطني، وهكذا النظرية الكينزية قد عكست المرحلة الثانية من تطور النظرية النقدية ولكن تم بموجبها إدماج النظرية النقدية في النظرية الاقتصادية الكلية، وبدأ الاهتمام يتحول من مجرد البحث عن أسباب تغير المستوى العام للأسعار إلى دراسة معالم سلوك النقود وأثره على مستوى النشاط الاقتصادي كما أوضح كينز إمكانية نجاح السياسة النقدية في علاج مشكلات التضخم والكساد، وقد فسر عمل هذه السياسة من خلال اعتماد السلطات النقدية لسياسة السوق المفتوحة وبالتالي التأثير على كمية النقود المعروضة سواء بالزيادة أو بالنقص وهذا وفقا للظروف الزائدة والأهداف المرغوب فيها الأمر الذي ينعكس على سعر الفائدة باعتباره ظاهرة نقدية تتحذ بتلاقي قوى العرض و الطلب ومن ثم التأثير على

الإنفاق الاستثماري والذي بدوره يؤثر على الدخل الوطني، ومن ثم التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ككل.

3- المدرسة النقدية الحديثة:

لقد جاءت مدرسة شيكاغو بزعامة فريدمان لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية ولكن في صورة جديدة حيث تعكس المرحلة الثالثة من مراحل تطور النظرية النقدية والتي يطلق عليها النظرية المعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة والتي بموجبها تحويل النظرية الكمية من مجرد نظرية للطلب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي، مما أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الاقتصادي، وأصبح أنصار تلك النظرية يدعون بالنقديين، ويشكلون قوة ذات نفوذ متزايد ليس في عالم الفكر والتحليل النقدي وإنما أيضا في المجال تحيد السياسات الاقتصادية عموما.

يعتقد أصحاب المدرسة النقدية أثرا فعالا على مختلف الأنشطة الاقتصادية بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية، وحسب اعتقادهم دائما أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي فإن هذا الهدف لن يتحقق وإنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعميق اللاتوازن، ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الاقتصادية (يقصد بها التدخل المباشر من جانب السلطات العامة " وزارة الاقتصاد، اليد العاملة، الصادرات والواردات)، على اعتبار أن التغيرات التي تصيب الأنشطة الاقتصادية تبعا للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر تأثيرا وأكثر فاعلية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية. لقد أوضح النقديون أن التغير في الكتلة النقدية له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج الوطني والأسعار وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل، حيث يمس الكتلة النقدية في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني وذلك على النحو التالي:

الحالة الأولى: إن زيادة الكتلة النقدية من جانب السلطات النقدية يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات فوق المستوى المرغوب فيه، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق عند هؤلاء الأفراد وبالتالي تكون هناك زيادة في الطلب الكلي ينجر عنه زيادة في الإنتاج والتشغيل، هذا إذا كان

الاقتصاد دون التشغيل الكامل مما يؤدي إلى حدوث زيادة في الأرصدة المرغوبة، أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل فإن الأثر ينعكس على الأسعار التي ترتفع، أي أن عملية التعديل بين الأرصدة المرغوبة والحقيقة تتم في هذه الحالة عن طريق الأسعار.

أما في الحالة الثانية: عند تخفيض الكتلة النقدية من طرف البنك المركزي من خلال قيامه ببيع الأوراق الحكومية في السوق المفتوحة هذا يؤدي إلى تقليل كمية النقود عند الجمهور، ومن ثم ينخفض الإنفاق على السلع والخدمات مما يدفع الدخل الوطني إلى مستوى أدنى، بمعنى أن الجمهور عندما يواجه نقصا في سيولته فإنه يقلل من إنفاقه إلى أن يهبط الدخل الوطني إلى النقطة حيث تستعاد النسبة الأصلية بينه وبين المعروض النقدي مرة أخرى.

مما سبق نستخلص إلى أن الفكرة الرئيسية للنظرية النقدية المعاصرة تتمثل في أن التغيرات الممكنة في كمية النقود، يمكن أن تعالج الاختلال الاقتصادي وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي.

وأخيرا يمكن القول أنه مهما اختلف المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية عبر مختلف المدارس ورغم اختلاف مبادئ كل منها إلا أنهم يجمعون على أنه لا بد من وجود سياسة نقدية رشيدة، يمكن من خلالها تسيير الاقتصاد الوطني والتحكم في اختلالاته. [1]

المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية.

يعتبر البنك المركزي المسؤول المباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية، ويقوم باستخدام أدوات لتحقيق أهداف مرسومة وقد صنفت هذه الأدوات إلى أدوات كمية وأخرى كيفية (نوعية).

[1]- كريمة شلغوم، مذكرة ماستر أكاديمي، **دور البنوك المركزية في التأثير على السياسة النقدية**، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012 م، ص 40—43.

الفرع الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية.

ينصب عمل الأدوات الكمية أو وسائل الرقابة الكمية إلى التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك وبغض النظر عن أوجه استعمالاته، ويستطيع البنك المركزي أن يؤثر في حجم السيولة النقدية التي تمتلكها البنوك وفي نسبة هذه السيولة إلى الودائع باستخدام:

01— سياسة معدل إعادة الخصم:

يعرف سعر إعادة الخصم على انه السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية للبنوك التجارية وهو أيضا يمثل سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض له.[1]

وتعتبر سياسة إعادة الخصم من أقدم وسائل السياسة النقدية المنتهجة من قبل البنوك المركزية، قبلا شاع استخدامها في القرن 19 وأوائل القرن 20 غير أنها أصبحت قليلة الأهمية للعصر الحالي. [2]

ولا يتم تحديد هذا السعر بناءا على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة، بل يتحدد من طرف البنك المركزي حسب السياسة المراد تطبيقها من اجل التأطير على السوق النقدية وعلى قدرة البنوك التجارية لخلق الائتمان. [3]

02- سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بعملية السوق المفتوحة دخول البنك المركزي مشتريا أو بائعا في سوق الأوراق المالية خاصة السندات الحكومية." [4]

وهي اداة اساسية من أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في تنفيذ السياسة وذلك من خلال شراء وبيع السندات الحكومية مقابل دفع نقود مما يزيد من عرض النقود، أما إذا كان

[1]- رشاد العصار، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 153.

[2]- هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر عمان، 2000، ص 193.

[3]- مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1991 م، ص244.

[4]- نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 249.

المطلوب تخفيض عرض النقود يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية ويعني ذلك أنه يمكن تنفيذ السياسة النقدية من خلال تغيير حجم القاعدة النقدية بصورة مباشرة من خلال بيع وشراء السندات في السوق المفتوحة[1].

03 – سياسة الاحتياطي القانوني (الإجباري):

يستخدم البنك المركزي هذه السياسة أيضا للتحكم في العرض النقدي، فعندما يكون هدف السياسة النقدية الحد من حجم الائتمان، يلجأ البنك المركزي إلى الضغط على حجم الودائع المتاح لدى البنوك وذلك بالرفع من نسبة الاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزي، وعلى العكس تخفض هذه النسبة عندما يكون الهدف تشجيع التوسع في الائتمان وزيادة العرض النقدي. [2]

الفرع الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي أدوات كيفية للتأثير على اتجاه الائتمان وليس حجمه الكلي وهده الأدوات كثيرة يمكن أن تلخصها في أداتين هما تأطير القرض والسياسة الانتقائية للقرض.

01 – سياسة تأطير القرض:

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود، بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية ويسمى أيضا تخصيص الائتمان، فعند ظهور البوادر الأولى للتضخم تستطيع الدولة أن تضع سياسة تأطيرية توجيهية، فتعطي توجيهات وإرشادات للبنوك تتعلق بمقادير الفترات التي ينعدم فيها التوازن النقدي، وتشيع فيها الظواهر التضخمية، تقدم الدولة على وضع سياسة تأطيرية تفسيرية بحيث تقرر السلطات النقدية الحد الأعلى لمقادير القروض التي يمكن أن تمنحه البنوك أو تقوم بتحديد معدل تزايد القروض طوال مدة معينة. [3]

[1]- إسماعيل محمد دعيس، **السياسات الاقتصادية**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الأردن 2012 م، ص 191.

[2]- د. عقيل جاسم عبد الله، **النقود والبنوك، منهج نقدي ومصرفي**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998 م، ص 209.

[3]- د. صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 156.

المعروف أن سياسة تأطير القروض تصاحب عادة برنامجا استقراريا يشمل كذلك السندات العمومية والقيام بكل الإجراءات الكفيلة بتخفيض كمية النقود الفائضة المتداولة. [1]

02— السياسة الانتقائية للقرض:

للقيام بسياسة تأطير القرض يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات انتقائية للتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك ومنها:

- **إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف:** عندما يشجع البنك المركزي بعض الأنشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض مثل قروض الصادرات حتى بعد تجاوز السقف المحدد مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي.
- **فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم:** تفرض السلطات النقدية معدل إعادة خصم مفضل للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها وهذا حسب الظروف الاقتصادية السائدة انكماشية كانت أو تضخمية.
- **سياسة التمييز في أسعار الفائدة:** كما هو الحال في قطاع الفلاحة في الجزائر حيث قامت الدولة بتخفيضات في نسبة أو معدل الفائدة لتشجيع هذا النشاط. [2]

وهناك أدوات أخرى للسياسة النقدية نذكر:

- **الإقناع الأدبي:** هو أداة يحاول من خلالها المصرف المركزي إقناع المصارف التجارية بإتباعها لسياسة معينة دون حاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل، لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة الحديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة". [3]

[1]- خيابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2008 م، ص 204.

[2]- رحيم حسن، مرجع سابق، ص 196.

[3]- بن عزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2017، ص130.

- **إصدار التعليمات والتوجيهات:** تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة السياسة الائتمانية للبنوك و المؤسسات المالية كتحديد حجم الائتمان الممنوح، أو نوعه أو كيفية استخدامه، ومن هذا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة ومضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة، فمثلا قد يصدر البنك تعليمات بشراء سندات حكومية أو توجيه جزء من أصول البنوك التجارية إلى الاستثمارات الطويلة أو المتوسطة الآجل. [1]

[1]- ضياء مجيد الموسوي، **الإصلاح النقدي**، دار الفكر الجزائر، 1993 م ن ص 39.

❖ **المبحث الثالث: السياسة النقدية ومشكلة التضخم.**

المطلب الأول: السياسة النقدية وأثرها على التضخم.

تساعد أدوات السياسة النقدية السابق ذكرها البنك المركزي في التأثير على حجم التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك التجارية للأفراد والمؤسسات المختلفة عن طريق التأثير في الاحتياطات النقدية الفائضة لدى هذه البنوك وبالتالي فإن التأثير النهائي سيكون على حجم كمية النقود المعروضة في الاقتصاد الوطني. لذا فإن هذه الأدوات أو الوسائل تعرف بالأدوات الكمية للسياسة النقدية بالإضافة إلى ذلك توجد وسائل غير كمية تعرف بوسائل الرقابة النقدية النوعية التي لا تعمل عن طريق الاحتياطات النقدية المصرفية، ولا ينصب أثرها على كمية النقد والائتمان في الاقتصاد، وإنما على وجهة الائتمان ونوعه بالنسبة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، فبصرف النظر عما إذا كانت لدى البنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة أم لا، فإن الوسائل النوعية هذه تضع قيودا محدودة على المقترضين بفرض شروط تتضمنها القروض التي تمنحها البنوك إلى مقترضين معينين وفي قطاعات اقتصادية معينة بما يتفق مع الأهداف المحددة للسياسة الاقتصادية القائمة على ذلك مثلا وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي والعقاري وتشجيع الائتمان لأغراض الزراعة والصناعة وذلك لمنحها بعض التسهيلات كتخفيض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لمؤسسات هذه القطاعات.

ومن الواضح أن هذه الوسائل تكون مفيدة جدا في الأقطار النامية حيث تتضاءل فعالية الرقابة الكمية العامة وتزداد أهمية قطاعات التنمية المختلفة كالصناعة والزراعة، لذلك يمكن استعمال وسائل الرقابة النوعية أولا للحد من القروض التي لا تخدم عملية التنمية كالقروض الاستهلاكية وثانيا لتوجيه الائتمان المصرفي نحو القطاعات التنموية المهمة كالقطاعات الزراعية والصناعية بمنحها قروضا ائتمانية يبدأ بعدها السداد، وإطالة فترة السداد مما يشجع على تدفق الائتمان نحو القطاعات المهمة أكثر من غيرها. [1]

[1]- حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد**، جامعة الإسراء الأردن، 2006، ص126-125.

المطلب الثاني: استقلالية البنك المركزي واستهداف التضخم.

لقد عرفت قضية الربط بين زيادة استقلالية البنك المركزي والقدرة على تحقيق معدل التضخم المستهدف كمرادف لاستقرار الأسعار، اهتماما كبيرا في الجانب المرتبط بتدعيم فكرة استقلالية البنك المركزي، فقد ذكر Lindsey" أن مصلحة الدولة في استقلالية البنك المركزي ترتكز بشكل أساسي على قضية التضخم وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي في كل من الفترة القصيرة والطويلة.

ففي الفترة القصيرة يمكن الحصول على مستويات مرتفعة بشكل مؤقت من الناتج والتوظيف عن طريق زيادة المصدر من النقود، إنما في الفترة الطويلة لا يتواجد ذلك الارتباط لان تكلفة الانخفاض المؤقت في البطالة أو الزيادة المؤقتة في الناتج غالبا ما تعني تضخم مرتفع ومزمن.

فمحاولة التخفيف من معدل البطالة بسرعة على حساب الزيادة في معدل التضخم تعد من المسائل التي تخضع لتقدير صناع السياسة ونظرتهم وإدارتهم للسياسة الاقتصادية ككل، فلو كان تقدير صناع هذه السياسة أن البطالة ترتفع تكلفتها بالمقارنة بتكلفة التضخم ولن يترددوا في تحمل مخاطر اكبر للتضخم مقابل خفض معدلات البطالة، وذلك في ما لو كانوا متحكمين في وضع السياسة النقدية وكان البنك المركزي تابعا لهم، والعكس إذا كان هذا الأخير مستقلا عن السلطة السياسية وكانت له الحرية المطلقة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ويعطي لهدف الحفاظ على استقرار الأسعار أهمية وأولوية خاصة.

إنما يبقى هناك تساؤل مطروح هو: لماذا تؤدي استقلالية البنك المركزي إلى تعزيز تحكم البنك المركزي في استقرار الأسعار أي تحقيق والإبقاء على معدل تضخم منخفض.

ولتوضيح العلاقة الموجودة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم والإجابة على التساؤل فإنه يتم ذلك من خلال جانبين:

أولا: التعارض بين السياسة النقدية والسياسة المالية

لقد لجأ أغلب الدول إلى الفصل بين السلطة النقدية والمالية، لتكون السياسة النقدية مصححة للآثار الاقتصادية للسياسة المالية وصمام الأمان ضد مخاطر التضخم. فالبنك المركزي "السلطة

النقدية" بتحكمه حجم البنكنوت المتداول وحجم الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي أي حجم النقود الإجمالية المتداولة في الاقتصاد وبما لها من أدوات "من سعر صرف وسعر فائدة تستطيع أن تؤثر على الطلب الكلي ليوازن ويعوض الآثار التضخمية لعجز الموازنة.

كما أنها بتدقيقها عند إقراض الحكومة ترغم السلطة المالية عن حسن تحصيل الإرادات العامة وعلى الحد من الإسراف في الإنفاق على الأوجه الغير ضرورية أو المشروعات الغير مجدية.

ولكي يكون الفصل بين السلطة النقدية والسلطة المالية فعليا وفعالا يجب أن تتوفر أربعة شروط على الأقل:

- أن يكون البنك المركزي مسؤولا عن وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومستقلة عن الحكومة المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة المالية.
- أن يكون محافظ البنك المركزي قويا لا يخضع لطلبات الحكومة لإصدار البنكنوت أو في الإقراض من البنك المركزي لإخفاء عجز في الموازنة.
- أن يمنح البنك المركزي السلطات اللازمة لتنفيذ السياسة النقدية وأن يتحمل في المقابل مسؤولياتها السياسية والدستورية.
- أن يتم التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية من خلال مجلس أعلى للسياسة الاقتصادية.

ثانيا: التعارض بين السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف.

وهذا في حالة قيام الحكومة (التي يمنحها القانون في معظم دول العالم الحق في تحديد سياسة سعر الصرف) بتحديد أهداف لسعر الصرف تتعارض مع اهداف السياسة النقدية التي يضعها البنك المركزي لتحقيق استقرار الأسعار نتيجة لعدم استقلال أدوات سعر الصرف والمعروض النقدي. [1]

[1]- سهام محمد السويدي، **استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000، ص 101—104.

المطلب الثالث: العلاقة بين حرية الحكومة في وضع السياسة النقدية ومعدل التضخم

أشرنا فيما سبق إلى أن دور السياسة النقدية كأحد الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية على المستوى الكلي ولم يتبلور إلا ابتداء من الثلاثينيات من هاذا القرن و بدا يتبلور معها دور البنوك المركزية كمدير لهذه السياسة النقدية، في تحديد المستوى الكلي للنشاط الاقتصادي، وسعى الحكومة من ثم إلى السيطرة على هذه البنوك لتوجيه السياسة النقدية بما يحقق أهداف سياستها المالية والاقتصادية بصفة عامة، الأمر الذي وصل إلى حد تأميم البنوك المركزية التي كانت مملوكة ملكية خاصة في ذلك الوقت.

وبعد أن أصبح النظام النقدي في كافة الاقتصاديات الحديثة مؤسسا على النقود الورقية، التي تكون مع نقود الودائع حجم الرصيد النقدي في الاقتصاد القومي، لم يعد هناك أساس موضوعي يحكم عملية خلق النقود، كما كان الوضع بالنسبة للذهب في الماضي. ومن ثم زادت المسؤولية الملقاة على عاتق السياسة النقدية باعتبارها الأداة المسؤولة عن التحكم في العرض النقدي على نحو يحقق أهداف الاقتصاد الكلى، وزادت معها بالتالي أهمية الدور الذي يلعبه البنك المركزي باعتباره المؤسسة المسؤولة عن إدارة هذه السياسة، وأصبحت السلطات السياسية تتمتع بحرية كبيرة في تحديد حجم الرصيد النقدي، من خلال سيطرتها على البنوك المركزية وإجبارها على تنفيذ السياسة النقدية التي تحددها لها، ومن خلال حريتها في التحكم في مكونات غطاء الإصدار ونسب هذه المكونات، وتبعا للسياسة الاقتصادية التي تتبعها والأهداف التي تبغي تحقيقها، الأمر الذي أدى إلى التوسع الكبير في الإصدار النقدي والتمويل التضخمي للإنفاق الحكومي.

ومن ثم أدى تجمع القوى التضخمية في الستينات والسبعينات في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والنامية وانهيار نظام بريتون وودز القائم على القابلية للتحويل، والتأثير المتزايد للمدرسة النقدية، وسيادة النظرة إلى التضخم باعتباره ظاهرة نقدية مرتبطة ارتباطا لازما بالسياسة النقدية القائمة على التوسع غير المنضبط في حجم العرض النقدي بسبب اضطرار البنوك المركزية للتوسع في الإصدار النقدي تحت ضغط السلطات السياسية و الايمان المتزايد بمخاطر استمرار المعدلات المرتفعة للتضخم على الإنتاج والإنتاجية والعمالة والتشغيل وعلى القوة الشرائية للعملة، وعلى النمو

الاقتصادي بصفة عامة، كل ذلك أدى إلى إعادة النظر في ترتيب أهداف السياسة الاقتصادية، وإعطاء الأولوية لهدف تحجيم التضخم عند اقل معدلات ممكنة وإعادة ترتيب أهداف السياسة النقدية بحيث يصبح استقرار الأسعار والحفاظ على قيمة العملة وهدفها الرئيسي، وإعادة النظر بالتالي في علاقة البنك المركزي بالسلطة السياسية، حتى يتمكن من إدارة السياسة النقدية على نحو يحقق هذا الهدف، ولو كان ذلك على حساب الأهداف الأخرى مثل خفض معدلات البطالة بصفة خاصة.

فمحاولة التخفيف من معدل البطالة بسرعة على حساب الزيادة في معدل التضخم تعتبر من المسائل التي تخضع لتقدير صناع السياسة ونظرتهم وإدارتهم للسياسة الاقتصادية ككل. فلو كان تقدير هؤلاء أن البطالة ترتفع تكلفتها بالمقارنة بتكلفة التضخم، فلن يترددوا في تحمل مخاطر اكبر للتضخم مقابل خفض معدلات البطالة، وذلك في ما لو كانوا هم المتحكمين في وضع السياسة النقدية وكان البنك المركزي تابعا لهم، عكس الحال في ما لو كان هذا الأخير مستقلا عن السلطة السياسية وكانت له الحرية المطلقة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ويعطى لهدف الحفاظ على استقرار الأسعار الأولوية على ما عداه من الأهداف.

كذلك تؤثر علاقات الاقتصاد السياسي على السياسة النقدية، وغيرها من السياسات حفظ التوازن على المستوى الاقتصادي الكلي، وذلك بطرق أخرى غير مجرد التكلفة التي يقدرها صناع هذه السياسات، بمختلف تياراتهم، لكل من التضخم والبطالة، وللمخاطر التي يستعدون لتحملها في محاولة تحسين الوضع الاقتصادي. فهناك أيضا ما يمكن تسميته بالدورة السياسية للنشاط الاقتصادي والتي يرجع أساسها إلى ما لوحظ من تأثر نتائج الانتخابات بالوضع الاقتصادي القائم قبل وأثناء إجرائها مباشرة. فكلما كان معدل البطالة أقل والوضع الاقتصادي في تحسن في الفترة السابقة على تاريخ الانتخابات، كلما كان المناخ السياسي أكثر ملائمة لإعادة انتخاب الحكومة الموجودة في السلطة.

ومن ثم يشكل ذلك حافزا لصناع السياسة الموجودين في السلطة، والساعين لكسب الانتخابات وتوجيه نتائجها وجهة معينة، إلى استخدام سياسات التوازن، نقدية أو مالية، بهدف إحداث رواج اقتصادي قبل تاريخ الانتخابات، حتى ولو كان رواجا قصير المدى، فالمهم أن يستمر هذا الرواج لحين نجاحهم في الانتخابات.

وبناءا على ما سبق فان إساءة الحكومات لاستخدام أدوات السياسة النقدية، من خلال سيطرتها على البنوك المركزية وإجبارها على التوسع في الإصدار النقدي وفي منح الائتمان لتمويل عجز الميزانية والتوسع في الإنفاق العام، كانت من أهم الأسباب التي دفعت بمعدلات التضخم إلى الأعلى، الأمر الذي يحتم نزع هذه الأداة عن يد السلطة السياسية، وتركيزها في يد البنك المركزي، بشرط حمايته تمام من إمكانية ممارسة أية ضغوط سياسية عليه، أي بشرط منحه الاستقلالية. [1]

[1]- محمد دويدار وأسامة الفولي، **مبادئ الاقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 279.

خلاصة الفصل:

يعتبر البنك المركزي هو المسؤول المباشر عن تصميم السياسة النقدية وتنفيذها عند حصوله على استقلاله وعدم خضوعه للاعتبارات أو التدخلات السياسية، إذ أن استقلالية البنك المركزي تعني حريته في رسم وتنفيذ السياسة النقدية، من خلال تحديد الأهداف واختيار الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف على أن تكون قرارات البنك المركزي متسقة إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

الفصل الثاني

واقع استقلالية بنك الجزائر و فعالية سياسته النقدية خلال الفترة 2010 - 2020

تمهيد:

شهد الاقتصاد الجزائري خلال عشرية من الزمن تطورات هامة جدا، من خلال تطبيق الإصلاح النقدي وفقا للإطار القانوني، وعلى الرغم من إصدار قانون 86-12 وقانون 88-06 المعدل والمتمم له تبين أن الوضع الاقتصادي في الجزائر يحتاج إلى نص قانوني جديد ولهذا جاء قانون 90-10 بتاريخ 14 ابريل 1990، ليتبنى التوجيهات الجديدة للانتقال إلى الاقتصاد السوق وذلك من خلال محاولة تحرير النظام المالي من القيود المفروضة عليه، وتسجيل القانون لكل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض، حيث جاء بأفكار جديدة حول دور القطاع المصرفي الجزائري وتنظيمه.

إن إصدار قانون النقد والقرض شكل منعرجا حساسا في الإصلاحات الاقتصادية تماشيا مع الوضع الجديد، أي انتقال إلى اقتصاد السوق، وقد تبعه عدة تعديلات وإصلاحات في المنظومة المصرفية، حيث يعتبر القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، فقد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيمه وأدائه وقام بإبراز دور النقد والسياسة النقدية وبناءا على ما سبق قسمنا هذا الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** مضمون قانون النقد والقرض؛
- **المبحث الثاني:** الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر؛
- **المبحث الثالث:** تقييم نتائج استقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية .

❖ **المبحث الأول :مضمون قانون النقد والقرض.**

كل الإصلاحات التي سبقت فترة التسعينيات لم تأتي بنتائج مرضية حيث أنها لم تسمح للمؤسسات بتحسين وزيادة إنتاجها ولا للبنوك بالقيام بمهامها كوسيط مالي، مما استدعى السلطات النقدية إلى تعزيز وتقوية النظام قصد تحقيق اكبر فعالية وهذا من خلال إصدار قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990 .

المطلب الأول :استقلالية بنك الجزائر في إطار قانون النقد والقرض.

في إطار قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي يحمل اسم بنك الجزائر، وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية الوطنية والاستقلال المالي[1]، فأصبح بذلك يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا وتعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة، وبالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري ولا يخضع أيضا لأحكام القانون 01/88 المؤرخ في 11 جانفي 1988 والمتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الاقتصادية، بالإضافة إلى انه يستطيع أن يفتح فروعا له أو يختار ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ذلك ضروريا[2].

تتمثل مهام بنك الجزائر في إطار القانون 10/90 ما يلي[3]:

1. يقوم بتنظيم التداول النقدي، تسيير ومراقبة منح الائتمان، تسيير المديونية الخارجية ومراقبة وتنظيم سوق الصرف، كما له الحق في احتكار الإصدار النقدي والذي يجب أن تقابله السبائك الذهبية وعملات أجنبية وسندات الخزينة العمومية؛
2. يستطيع القيام بجميع عمليات البيع والشراء، الرهن وإقراض العملات الأجنبية لحساب الخزينة العمومية كما تستطيع الشركات أن تفتح لديه حسابات بالعملة الصعبة، يستطيع القيام بجميع العمليات المتعلقة بإعادة الخصم وإقراض البنوك والمؤسسات المالية؛
3. يمنح البنك المركزي قروضا للبنوك التجارية والمؤسسات المالية في اجل أقصاه سنة واحدة مقابل سبائك ذهبية، عملات أجنبية مع عدم القابلية لإعادة تمويل البنوك التي كانت سائدة سابقا؛

---

[1]– المادة 11 من قانون 10/90، المؤرخ في 90/10/14 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 18.

[2]– الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط 02 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ، ص200 .

[3]– مصطفى عبد اللطيف (جامعة ورقلة)، بلعور سليمان (المعهد الوطني للتجارة)، مداخلة بعنوان النظام المصرفي بعد الإصلاحات.

4. تحديد التسبيقات التي يقدمها بنك الجزائر للخزينة العمومية بنسبة % 10 من الإيرادات العادية لأخر سنة مالية تفاديا للإصدار النقدي الزائد.

المطلب الثاني: مبادئ قانون النقد والقرض.

كرس قانون النقد والقرض مبادئ جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه ونظرا لأهمية هذه المبادئ التي يقوم عليها ارتأينا أن تعرض إليها:

1. الفصل بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية :[1]

في نظام التخطيط المركزي كانت القرارات النقدية تتخذ على أساس كمي حقيقي وتبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة بل الهدف الرئيسي كان يتمثل في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة، وقد تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية حيث تتخذ القرارات النقدية على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناءا على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها، كل هذا أدى إلى استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي وفي تسيير السياسة النقدية.

2. الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

كانت الخزينة تعتمد على الإصدار النقدي في السابق، أما الهيكلة الجديدة سمحت بالاعتماد على مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الميزانية وذلك بعد تبني قانون النقد والقرض والكف من الإصدار النقدي في سبيل تمويل عجز الميزانية ويسمح هذا المبدأ بتحقيق ما يلي[2]:

- استقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة؛
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية ؛
- إلغاء الاكتتاب الإجباري لسندات الخزينة من قبل البنوك التجارية ؛

[1]– الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص196 .

[2]– بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص187 .

- تحديد قيمة السندات العمومية التي يمكن أن يقبلها البنك المركزي في محفظته، والتي لا تتعدى نسبة 20 من قيمة الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة. [1]

3. الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض[2]:

إن تمويل عجز الخزينة بواسطة الجهاز البنكي من خلال التسبيقات المقدمة جعل الدين العمومي يصل إلى حدود 108 مليار دج في نهاية 1989 ، اتجاه البنك المركزي و10 مليار دج اتجاه البنوك التجارية أي نسبة 45 من مجموع الدين العمومي الداخلي، وقد حدد القانون الجديد فترة 15 سنة للخزينة لتسديد هذه التسبيقات، كما ابعد القانون الجديد للخزينة عن دور تمويل الاستثمارات العمومية الطويلة المدى للمؤسسات المستقلة وأصبح ذلك من مهام البنوك عن طريق الإقراض.

4. إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: [3]

كانت السلطات النقدية سابقا مشتتة في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتحرك على أنها هي السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجا في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقد، ولذلك جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية وذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت والمتمثلة في مجلس النقد والقرض وجعلها وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية ومستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف، ورغم الاستقلالية تبقى نسبية.

---

[2]– عياش قويدر، إبراهيمي، **اثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق**، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية التحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف، يومي 14 - 2004/12/15.

[3]– الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص148 .

❖ المبحث الثاني: الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر.

للسياسة النقدية أهداف عدة يسعى بنك الجزائر لتحقيقها، وفيما يلي نحاول دراسة مدى تحقق الأهداف من قبل السلطات النقدية خلال فترة الدراسة (2010-2020).

المطلب الأول: هدف النمو الاقتصادي.

يعتبر هذا الهدف من اهم اهداف السياسة النقدية التي نص عليها قانون90-10

اتسمت 2010-2020 بالعديد من التحولات في الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الأمر الذي نتج عنه خلق بيئة غير ملائمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية في فترة ملائمة، والجدول أدناه يوضح معدلات النمو الاقتصادي [1]

فيما يلي سنعرض معدلات النمو التي سجلها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2020.

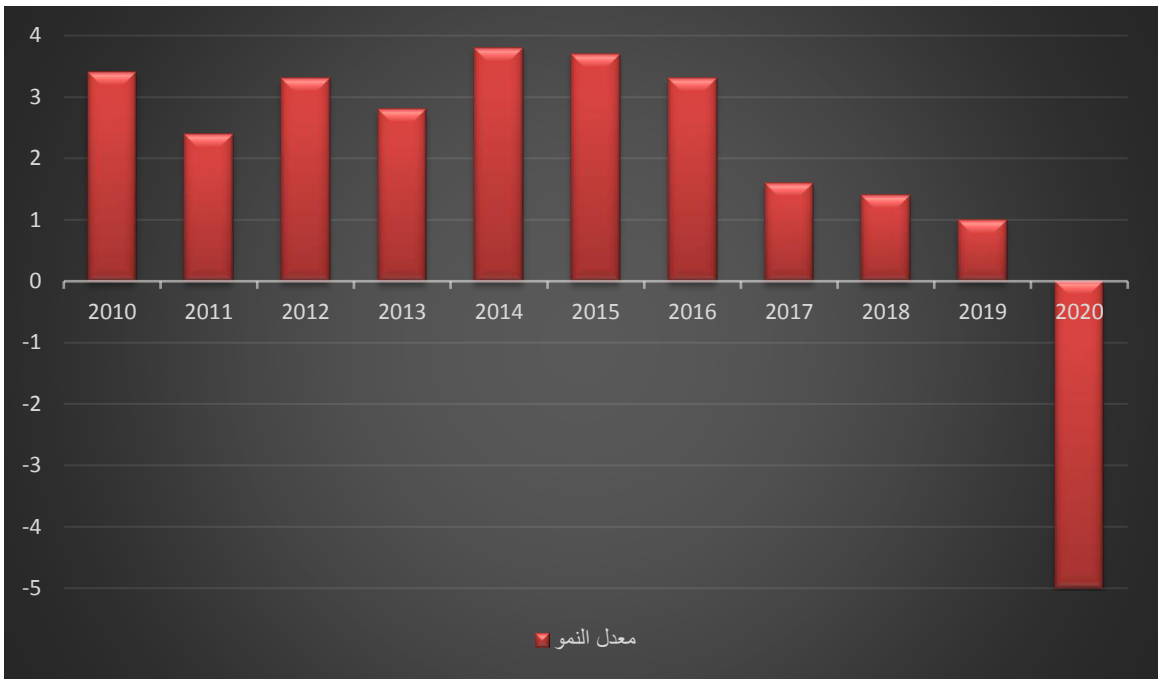
الجدول رقم: (01) معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010-2020.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل النمو	3.4	2.4	3.3	2.8	3.8	3.7	3.3	1.6	1.4	1	-5.1

المصدر : مؤشرات البنك الدولي.

[1]- علواني عمر، **أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016-2017، ص140 .

الشكل رقم : (01) معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010-2020.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول يتضح أن معدل النمو شهد فترات صعود ونزول فكان الانتعاش المسجل خلال سنة 2010 المميز بارتفاع إجمالي الناتج الداخلي المقدر بنسبة 3.4% كما تراجع سنة 2011 وارتفع سنة 2012 إلى 3.3% فقد عرف النمو الاقتصادي انتعاشا ولو أنه بشكل بطيء مستعيدا بذلك وتيرة تقارب وتيرة 2010 وبعدها سنة 2013 تباطأ النمو الاقتصادي من جديد ليبلغ 2.8%.

سنة 2014 و2015 نعزز النشاط الاقتصادي بوتيرة نمو عالية بفضل زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة والبناء والزراعة وفي سنة 2016 بقي النشاط الاقتصادي قويا نسبيا مُجَرًا بالنمو المعتبر لقطاع المحروقات.

من سنة 2017 إلى 2019 تباطأ النشاط الاقتصادي الوطني يشكل ملحوظ بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات وارتفاع معدل النمو في قطاعات الصناعة والخدمات المسبوقة وغير المسبوقة.

سنة 2020 أدت جائحة كورونا إلى كساد الاقتصاد الجزائري فقد انكمش معدل بنسبة 5.5% وسط إجراءات إغلاق للاحتواء كورونا مع انخفاض متزامن في إنتاج الهيدروكربونات وتأتي الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا بعد خمس سنوات من التباطؤ في نمو إجمالي الناتج المحلي (2019-2015).

المطلب الثاني: هدف التشغيل واستقرار الأسعار.

الفرع الأول: هدف التشغيل.

تمر مكافحة البطالة عبر إنعاش الاستثمار والنمو، لذ فإن عدم تحقيق هذا الأخير ينعكس سلبا على هدف التشغيل، الأمر الذي يحمل السياسة النقدية انعكاسا كبيرا يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة والجدول أدنى سيوضح تطور معدلات البطالة خلال فترة الدراسة. [1]

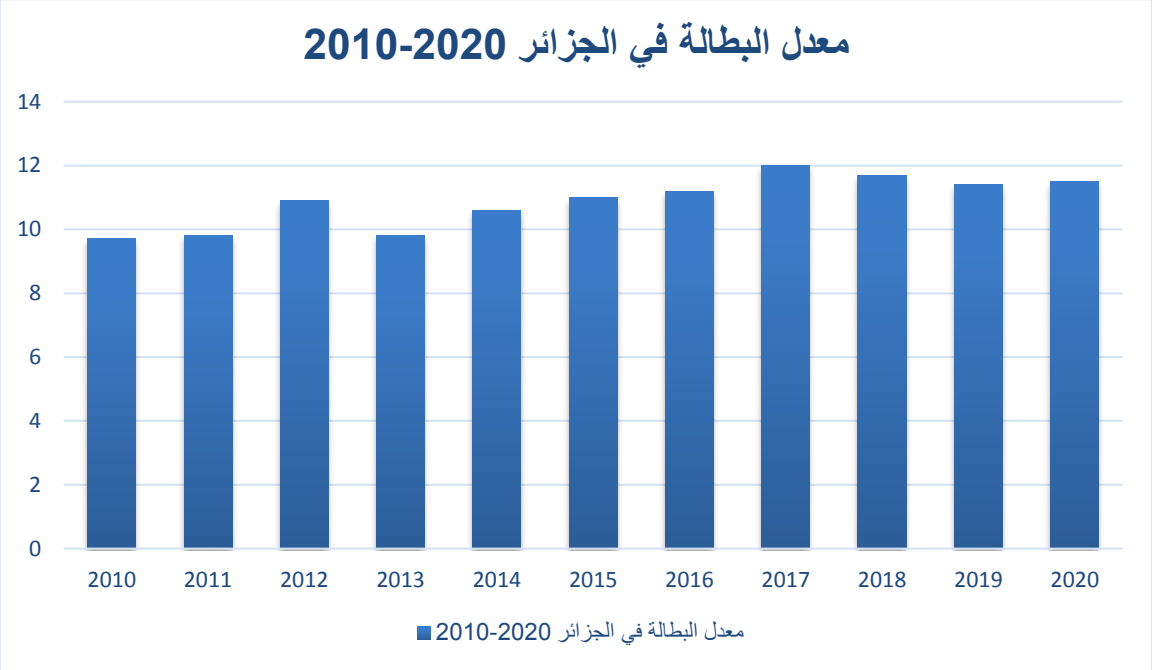
الجدول رقم : (02) تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2010- 2020.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل البطالة	9.7	9.8	10.9	9.8	10.6	11	11.2	12	11.7	11.4	11.5

المصدر: مؤشرات البنك الدولي.

[1]– علواني عمر، مرجع سابق، ص143 .

الشكل رقم : (2) تطورات معدل البطالة في الجزائر 2010-2020.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول من الفترة 2010 إلى 2020 يتضح أن معدلات البطالة في الجزائر شهدت استقرارا فمن سنة 2010 إلى 2015 شهدت انخفاضا نسبيا ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالإضافة إلى عقود التشغيل المسبق ونلاحظ ارتفاعها في سنة 2015 ما يوجب القول بأن السياسة النقدية لم تستطع تحقيق هدف التشغيل لأسباب عديدة منها نقص الاستثمارات، بالإضافة إلى طول المرحلة الانتقالية لخوصصة المؤسسات العمومية، وعدم توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي.

الفرع الثاني: هدف استقرار الأسعار.

يعتبر هدف تحقيق الاستقرار في الاسعار هو الهدف الاكثر اهمية بالنسبة للسياسة النقدية و خاصة في البلدان المتخلفة التي تعاني من التضخم بصورة اكثر حدة من الدول المتقدمة. الا انه لا بد من الاشارة الى هناك ارتفاعات في الاسعار تكون من الناحية الاقتصادية مقبولة اذ تساعد على توسع و زيادة النشاط الاقتصادي و خاصة في الدول ذات النظام الاقتصادي الحر لان انحفاض او جمود الاسعار يؤدي الى حالة من الركود الاقتصادي .

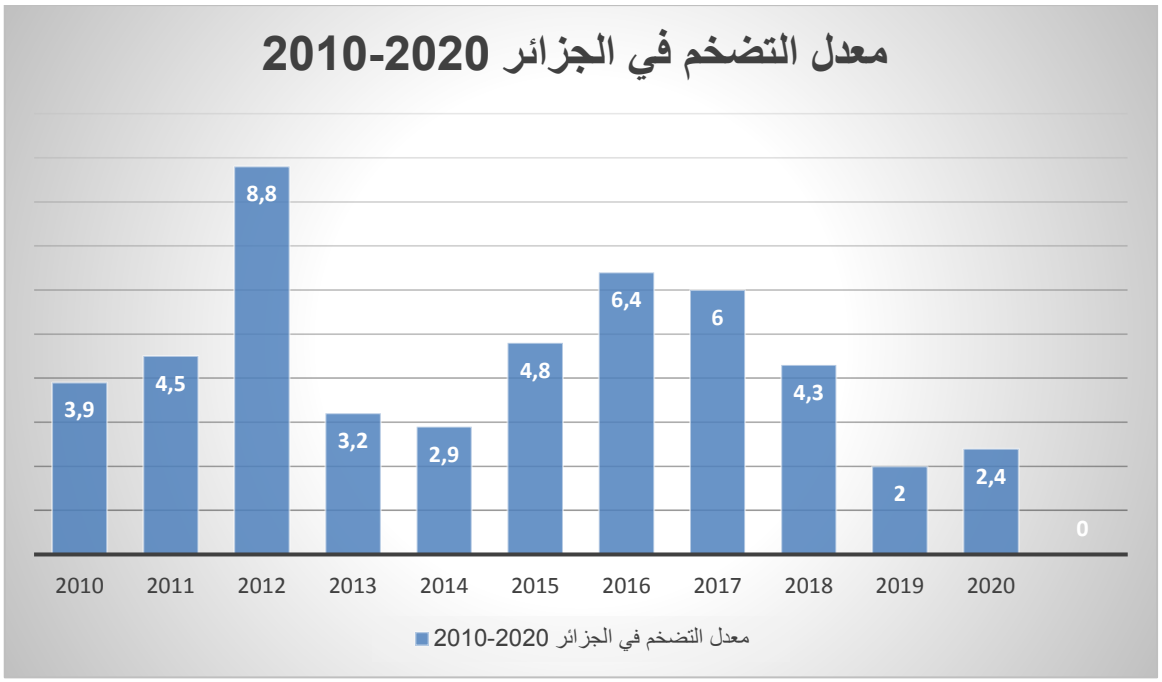
فيما يلي سنعرض معدلات التضخم التي سجلها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2020

جدول رقم : (03) تطور معدلات التضخم في الجزائر 2010 – 2020.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل التضخم	3.9	4.5	8.8	3.2	2.9	4.8	6.4	6	4.3	2	2.4

المصدر: مؤشرات البنك الدولي.

الشكل رقم : (03) تطور معدلات التضخم في الجزائر 2010-2020.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

على الرغم من تراجع وتيرة النمو في الاستهلاك النهائي عرفت وتيرة إجمالي الإنفاق المحلي زيادة معتبرة بعد انخفاض لسنتين متتاليتين 2010 و2011 بسبب التباطؤ في نمو الاستثمارات، تسارع معدل التضخم المقاس بمؤشر الأسعار عند الاستهلاك في سنة 2012 حيث بلغ 8.8 % وهو أعلى معدل خلال العشرية.

في سنة 2013 و2014 تباطأ ارتفاع أسعار الاستهلاك بوضوح بعد ذروة العشرية للسنة السابقة، في سنة 2015 توقف الانخفاض في التضخم المسجل في السنوات الماضية ليبلغ متوسط الوتيرة السنوية للمؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك 4.8%.

سنة 2019 شهدت تراجع التضخم السنوي في الجزائر إلى مستوى 2% بعد ارتفاع هذا الأخير سنوات 2016 و2017 و2018 وأرجعت إدارة الجمارك الجزائرية هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة مدفوعة أساسا بانخفاض أسعار اللحوم البيضاء والفواكه.

سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 قد شهدت ارتفاعا في أسعار المواد الغذائية والمواد المصنعة باستثناء قطاع الخدمات الذي سجل تراجعا مما أثر على الوثيرة الإجمالية للتضخم.

المطلب الثالث: هدف توازن ميزان المدفوعات.

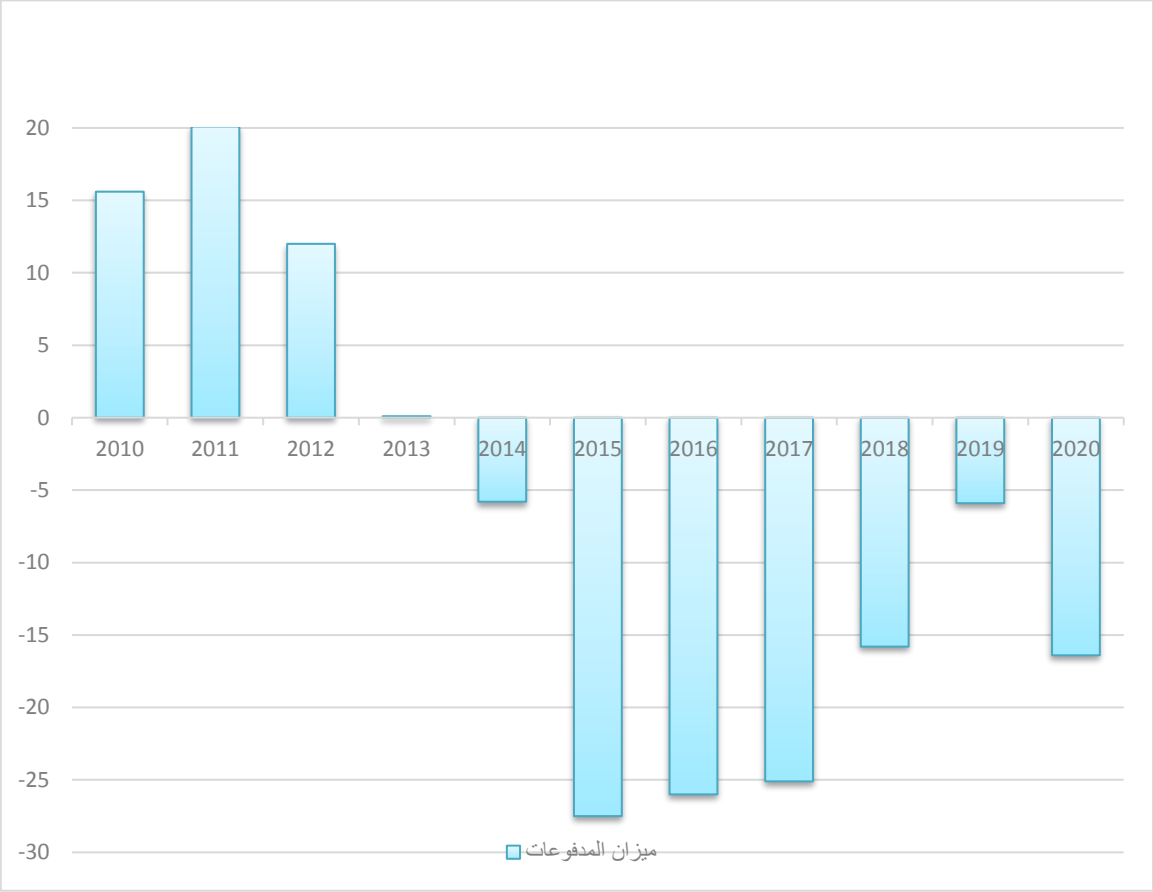
لقد تميز ميزان المدفوعات من سنة 2010 إلى غاية 2020 بمجموعة من الاختلالات والتي كانت نتيجة عن انخفاض أسعار النفط، ما نتج عنه كذلك انخفاض في الاحتياطات مع زيادة الاقتراض ولتوضيح أكثر نعتمد على جدول التالي الذي يمثل تطور رصيد ميزان المدفوعات من سنة 2010-2020

الجدول رقم: (04) تطورات الميزان المدفوعات خلال سنة 2010-2020.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ميزان المدفوعات	15.6	20.1	12	0.1	-5.8	-27.5	-26	-25.1	-15.8	-5.9	-16.4

المصدر: مؤشرات البنك الدولي.

الشكل رقم : (04) تطورات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول.

نلاحظ من خلال الجدول أن ميزان المدفوعات شهد تذبذبا ولم يستقر وذلك راجع إلى الخدمات الخارجية فترجع عجوزات الحساب الجاري لميزان المدفوعات منذ سنة 2014 إلى المستوى المتدني نسبيا للأسعار النفط وإلى قلة الصادرات خارج المحروقات , وكذا إلى المستوى المرتفع جدا للواردات بنسبة تفوق 40% بين 2010 و 2014.

على الرغم من انتعاش أسعار النفط في سنة 2018 وتزامنا مع الزيادة في إيرادات الصادرات من المحروقات إلا أن عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات رغم انخفاضه بشكل كبير مقارنة بسنة 2017 لا يزال مرتفعا جدا.

❖ المبحث الثالث: تقييم نتائج استقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية.

تطورت السياسة النقدية في الجزائر خاصة مع قانون النقد والقرض والذي أكد على درجة عالية من الاستقلالية للبنك المركزي في أداء سياسته النقدية، ولاسيما تحقيق اغلب الأهداف من خلال تنفيذ السياسة الملائمة، وفيما يلي نذكر بعض الايجابيات والنقائص التي ما زال يعاني منها.

المطلب الأول: ايجابيات استقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية .

من هذه الايجابيات نجد:

- انتهاء مرحلة تشتت وانقسام السلطة النقدية بين عدو مراكز قرار والتي كان عليها الحال في السابق (وزارة المالية، بنك الجزائر، الخزينة العمومية)....، وهكذا يتم الفصل بين القطاعين النقدي والمالي؛
- تمكن مجلس النقد والقرض من وضع الميكانيزمات الضرورية، للممارسة النشاط النقدي حسب ما تقتضيه قواعد السوق؛
- الانتقال إلى استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة الذي يشكل تطورا أو تقدما كيفيا في سير السياسة النقدية، حيث أصبحت السياسة النقدية تتمتع بثلاث أدوات أساسية غير مباشرة، ويضاف إلى هذه الأدوات أداة استرجاع السيولة، وأداة تسهيلات الودائع واللتين يتم استخدامهما بعد استخدام الأدوات الأخرى وبقاء وضعية السيولة مثيرة للانشغال، لمرافقة طور النشاط الاقتصادي سواء كان مرتفعا أو منخفضا[1].
- إلى جانب إدخال قواعد الحرز المفروضة التي يمكن هدفها حث البنوك التجارية على ترشيد القرض، وتحسين كيفية جمع الموارد مما جعل اللجوء إلى الموارد التضخمية محدودا؛
- مواصلة استمرار تسيير فائض السيولة ، أصبح بنك الجزائر يتوافر على إطار للسياسة يتطابق مع المعايير الدولية في مجال وسائل السياسة النقدية، ويشهد على ذلك النظام رقم (02-09) المتعلق

[1]– Media Bank ، N 74 Octobre Novembre ،2004، p12.

- بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها وأن هذا الإطار العلمي الجديد للسياسة النقدية سوف يساهم في متابعة هدف الاستقرار المالي في الجزائر بأكثر حسما[1] .

المطلب الثاني: نقائص استقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية.

رغم ما تم تحقيقه إلا أنه مزال هناك بعض النقائص نذكر منها: [2]

- استمرار البنوك في تمويل مؤسسات مفلسة مما أدى إلى عدم قدرتها على تسيير محفظة أوراقها؛
- استخدام بنك الجزائر لمؤشر أسعار الاستهلاك كوسيلة لحساب نسبة التضخم على مستوى الجزائر العاصمة عوض المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك، علما أن الديوان الوطني للإحصائيات يقوم بحساب كل المؤشرين، هنا يبقى السؤال مطروح هل المؤشر الأول موثوق به وأكثر دقة من الثاني؛
- جعل نسبة إعادة الخصم غير قادرة على أداء وظيفة المحور في السوق النقدية في ظل تلاءم ظروف السياق النقدي يبقي دور ومسؤولين السلطة النقدية في وضع نسبة مديرة وظيفية ونشيطة مسؤولية هامة، تقع على عاتق بنك الجزائر، وما يلاحظ اليوم أن المهنة تفتقر إلى معالم في مجال صياغة وانجاز استراتيجياتها في غياب نسبة مديرة.

---

[1]– Banque d'Algérie ،Evolution Economique et monétaire en Algérie، rapport 2009 ،p77.

[2]– بركان هبة، **فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة – دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، 2010 ، ص277 .

خلاصة الفصل:

لقد أثبتت العديد من الدراسات العملية للكثير من البنوك المركزية والسياسات النقدية، فكلما زادت الفعالية في تحقيق الأهداف المسطرة، خاصة فيما يتعلق باستقرار الأسعار، وفي الجزائر أدت الإصلاحات النقدية والمالية بداية من قانون النقد والقرض والأوامر المعدلة له فيما بعد إلى منح صلاحيات لا باس بها لبنك الجزائر، فيما يخص تحديد أهداف السياسة النقدية واستخدام الأدوات المناسبة لذلك.

وهو ما ظهر من خلال التحكم في معدل التضخم وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة، لكن هذه الفعالية والاستقلالية تبقى محدودة، خاصة أن محافظ البنك المركزي ونوابه لا يزالون يعينون بمراسيم رئاسية، مما يبقي السؤال مطروحا حول مدى استقلاليتهم عن الحكومة كجهاز تنفيذي تعتبر أهدافه ذات أولوية سياسية واجتماعية قيل أن تكون اقتصادية، لذلك يتوجب توكيل هذه المهمة لأطراف أخرى مستقلة عن الحكومة كالبرلمان بغرفتيه، وتطبيق القوانين الموضوعة في هذا المجال حتى لا تبقى مجرد حبر على ورق .

الخاتمة

الخاتمة

لقد استهدفت دراستنا معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية بنك الجزائر خلال الفترة 2010-2020 و قد حاولنا من خلال هذه الدراسة الاحاطة بكل الجوانب المتعلقة بالموضوع فتطرقنا الى البنوك المركزية و اشكالية استقلاليتها بالاضافة الى السياسة النقدية و فعاليتها في الجانب النظري باعتبار البنك المركزي في أي بلد يشكل الركيزة الأساسية في الجهاز المصرفي كونه بنك الاصدار و بنك البنوك بالاضافة الى وظيفته كمراقب و موجه للائتمان و تطور هذه الوظائف بالتزامن مع التطورات الاقتصادية حتم منح البنوك المركزية استقلاليتها , هذه الأخيرة أخذت عدة أشكال منها استقلالية الأهداف و تعني حرية البنك المركزي في صياغة أهداف السياسة النقدية و استقلالية الأدوات و التي تعني حريته في اختبار الأدوات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف .

ومن خلال العمل الذي قمنا به استخلصنا النتائج التالية:

-استقلالية البنك المركزي لا تعني انفصاله التام عن الحكومة سواء من ناحية ادارة السياسة النقدية أو الهيكل التنظيمي كونه مؤسسة حكومية و انما يكون هناك اتفاق و تنسيق أهداف السياسة النقدية بينهما .

-ان فعالية السياسة النقدية تنحصر عموما في مدى امكانية استخدام ادوات الساسة النقدية

الكفيلة بتحقيق الغرض الاساسي من هذا الاستخدام .

–يتم استخدام وسائل وأدوات السياسة النقدية المتاحة لتحقيق الاهداف المسطرة، وذلك في

ظل توفر عنصري المصداقية والشفافية للسلطات النقدية، ذلك بالتركيز على تحقيق هدف

اساسي يتمثل في استقرار الاسعار

–نجحت السياسة النقدية سنة 2013 في تحقيق الهدف الأساسي حيث تمكنت من تحقيق استقرار الأسعار بعد الذروة التي سجلها معدل التضخم في 2012 حيث بلغ 8.8 و هو أعلى مستوى خلال الخمسة عشر سنوات الأخيرة .

–لا يمكن الحديث عن السياسة النقدية قبل صدور قانون النقد والقرض 90/10، أهم ما جاء به قانون النقد والقرض يتمثل في قضية استقلالية بنك الجزائر واعطاؤه كافة الصلاحيات لمجلس النقد والقرض بصفته السلطة النقدية الوحيدة التي لها حق اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور النقدية بعيدا عن ضغط اي جهة وقد حدد هذا القانون اسسا جديدة تنظم العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة، بينه وبين الخزينة وجعلها علاقة تشاور وتبادل معلومات وتنسيق فقط

– ضعف الجهاز الانتاجي يؤذي الى عدم فعالية السياسة النقدية .

اختبار الفرضيات:

1– الفرضية الاولى أن استقلالية البنك المركزي لا تعني الانفصال التام عن الحكومة

صحيحة فقد لاحظنا أن الاستقلالية الممنوحة للبنك المركزي ليست مطلقة أي لا يكون

البنك المركزي منفصل بشكل نهائي عن الحكومة وإنما هي درجة من الاستقلال لأن

التدخلات بين سياسات البنك والسياسة الاقتصادية للدولة امر لا مفر منه، وذلك من أجل

تحقيق أهداف مهمة، كما أنه في النهاية البنك المركزي مؤسسة تعمل في الإطار

المؤسسي للدولة فالاستقلالية تعني أن قراراته تكون مستقلة بالنسبة للسياسة النقدية لكن

تكون منسقة بشكل كبير مع السياسة الاقتصادية للدولة حيث يكون هناك تكامل وعدم

وجود اختلاف في الاهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها .

2 – بالنسبة للفرضية الثانية المتعلقة باستهداف التضخم من طرف السلطة النقدية هي محققة حيث تعتبر السياسة النقدية من بين السلطات المتخذة في علاج ظاهرة التضخم ودعم النمو .

3 – صحة هذه الفرضية وذلك من خلال الآثار التى تركها تزايد الاقتراض الحكومي المباشر من بنك الجزائر خلال فترة الدراسة وبالتالي عدم قدرته على تنفيذ السياسة النقدية بالشكل المطلوب.

التوصيات:

1– على الجزائر أن تقوم بإتباع برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال إصلاح الأجهزة المالية والمصرفية وتكوين أسواق مالية متطورة وذات فعالية كبيرة تمكن من خلالها السلطات النقدية من إستخدام الادوات والوسائل النقدية الملائمة لظروفها وأوضاعها الاقتصادية.

2– نجاح سياسة إستهداف التضخم مرتبط بتدليل الصعوبات بإعطاء إستقلالية كبيرة للسلطة النقدية فى تحقيق إستقرار الاسعار بإعتباره الهدف الاساسي للسياسة النقدية فى المدى الطويل من خلال التشريعات التي تعزز الاستقلالية من الناحية القانونية ومن ناحية الممارسة الميدانية، لكن مع اعتماد المساءلة لتحديد مدى تحقيق البنك المركزي لأهدافه .

3 – الاستقلالية ليست الهدف بحد ذاته وانما هي وسيلة لتحقيق الاستقرار النقدي، لذا يجب التأكد من أهلية البنك المركزي عند منحه الاستقلالية، اي مدى قدرته في تحقيق الاهداف المنوطة به هذا ما يحتم توفير اطارات مؤهلة تمنح لها تكون قادرة على ممارسة الصلاحيات الممنوحة لها بكل شفافية .

4– عدم الإفراط في الإعتماد على مصادر التمويل التضخمي خاصة في ظل ظروف

الجمود الإنتاجي ومحاولة التنسيق بين السياسة النقدية ومختلف السياسات الاقتصادية الأخرى.

5- على السلطة النقدية بناء نماذج تنبؤية بمعدل التضخم وعلاقته بأدوات السياسة النقدية، مما يعطى لها القدرة على التأثير فى المعدل المستهدف عند إنحرافه.

آفاق الدراسة:

إذا كان بحثنا قد تناول الجوانب الواردة في اشكالية البحث غير أنه هناك جوانب هامة لها صلة بالموضوع تحتاج الى تعميق أكبر والتي نقترحها في شكل عناوين تصلح أن تكون إشكاليات لمواضيع وبحوث مستقبلية:

1- دور استقلالية البنك المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات المعاصرة

2-تقييم اداء بنك الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الحديثة.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ودراسته والإلمام بالجوانب الضرورية.

قائمة المراجع

قائمة الكتب و المذكرات و المراجع :

1- السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر ناشرون وموزعون عمان 2014، ص 76-78

2- عبد الحق لعميري، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2010، ص 11.

3- سليمان بوفاسة، **أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2018، ص 103.

4- عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2014 م، ص58.

5 د عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015، ص 244 – 245.

6-يوسف حسن يوسف، **البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية,2014 م، ص 174—175.

7- د. رحيم حسين، **النقد والسياسة النقدية، دار المناهج للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2006 م، ص 123– 127.

8- لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010 م، ص 59.

9- علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، دار المنهج اللبناني للطباعة والنشر، لبنان 2010، ص 373 .

10- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2000، ص 140.

11- د. صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 98.

12- وسام ملاك، **النقود والسياسة النقدية الداخلية**، دار المذهل البناني، لبنان، 2000، ص 221.

13- بلبار محمد، بن السيلة محمد، **اثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014**، مجلة الاقتصاد والمالية، الجزائر، 2016، ص 4.

14- عبد المطلب عند الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، 2009م، ص274—276.

15- العلواني عديلة، **المسير في الاقتصاد النقدي**، دار الخلدونية، الجزائر 2014، ص 115.
16- كريمة شلغوم، مذكرة ماستر أكاديمي، **دور البنوك المركزية في التأثير على السياسة النقدية**، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012 م، ص 40—43.
17- رشاد العصار، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 153.
18- هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر عمان، 2000، ص 193.
19- مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1991 م، ص244.
20- نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 249.
21- إسماعيل محمد دعيس، **السياسات الاقتصادية**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الأردن 2012 م، ص 191.
22- د. عقيل جاسم عبد الله، **النقود والبنوك، منهج نقدي ومصرفي**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998 م، ص 209.
23- د. صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 156.
24- خيابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2008 م، ص 204.
25- رحيم حسن، مرجع سابق، ص 196.
26- بن عزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2017، ص130.
27- ضياء مجيد الموسوي، **الإصلاح النقدي**، دار الفكر الجزائر، 1993 م ن ص 39.
28- حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد**، جامعة الإسراء الأردن، 2006، ص126–125.
29- سهام محمد السويدي، **استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000، ص 101—104.
30- محمد دويدار وأسامة الفولي، **مبادئ الاقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 279.
31– المادة 11 من قانون 10/90، المؤرخ في 90/10/14 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 18.
32– الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط 02 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ، ص200 .

33- مصطفى عبد اللطيف (جامعة ورقلة)، بلعور سليمان (المعهد الوطني للتجارة)، مداخلة بعنوان النظام المصرفي بعد الإصلاحات.

34- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص196 .

35- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص187 .

36- عياش قويدر، إبراهيمي، **اثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق**، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية التحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف، يومي 14 - 2004/12/15.

37- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص148 .

38- علواني عمر، **أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2015)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016-2017، ص 140.

39- علواني عمر، مرجع سابق، ص143 .

40- بركان هبة، **فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة – دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، 2010 ، ص277 .

مواقع الانترنت باللغة الأجنبية :

1-Media Bank , N74 Octobre Novembre 2004.

Banque d'Algerie ,Evolution Economique et monetaire en Algerie , rapport 2009

تم بحمد الله

الملخص

لقد أدت التطورات الاقتصادية و المالية منذ عقد السبعينات من القرن العشرين الى زيادة التوجه نحو استقلالية البنوك المركزية في العديد من الدول المتقدمة و النامية و من أهم أسباب المناداة بهذه الاستقلالية هو عدم فعالية السياسة النقدية في ظل خظوع البنك المركزي لقرارات و توجيهات السلطة التنفيذية و في هذا الاطار حاول بعض المفكرين الاقتصاديين تقديم نماذج لقياس درجات استقلالية البنوك المركزية اين توصلت معظم الدراسات الى وجود علاقة عكسية بين هاذين المتغيرين خصوصا في الدول المتقدمة

واسنادا لنتائج هذه الدراسات لجأت معظم الدول في اتخاذ الاجراءات اللازمة لدعم الاستقلالية القانونية لبنوكها المركزية لضمان مصداقية السياسة النقدية و فعاليتها في محاربة ارتفاع المستوي العام للأسعار و ارتفاع معدلات البطالة مدعمة بذلك توازن ميزان المدفوعات هادفة الى رفع معدلات النمو الاقتصادي و من بين هذه الدول الجزائر حيث لجأت الى اصدار بعض التشريعات التي تدعم بها استقلالية بنكها الجزائري من أهمها اصدار قانون النقد و القرض و الذي أعطيت بموجبه استقلالية معتبرة لبنك الجزائر مقارنة بما كان عليه سابقا

الكلمات المفتاحية

استقلالية البنوك المركزية ، السياسة النقدية ، قانون النقد و القرض ، النمو الاقتصادي ، نماذج قياس استقلالية البنوك